جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للمناهج

الاقتصاد

للصف السادس العلمي

الفرع التطبيقي

تأليف

أ.د. عبدعلي كاظم المعموري

أ.د. حيدر نعمه الفريجي   أ.د. جواد كاظم البكري

غـــازي مطلك صخي   لـــمى هـادي خميس

الطبعة الخامسة   ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م

المشرف العلمي على الطبع : د.هيثم حميد مـطلك

المشرف الفني على الطبع : م.م. أحمد تحسين علي

تصميم الكتاب : م.م. احمد تحسين علي

الموقع والصفحة الرسمية للمديرية العامة للمناهج

www.manahj.edu.iq
manahjb@yahoo.com
Info@manahj.edu.iq
manahjb
manahj

المديرية العامة للمناهج
قسم التحضير الطباعي



مقدمــــــة

يأتي هذا الكتاب مكملاً لكتاب الاقتصاد للصف الخامس العلمي لفرع العلوم التطبيقية، من خلال تركيزه على الجانب الكلي في الاقتصاد، وبهذا تكون الحصيلة العلمية للطالب قد جرى استكمالها لكي يكون قادراً على الإلمام بالمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، وقد بذلت لجنة التأليف جهداً في اختيار الموضوعات وصياغة المادة العلمية، بحيث تتناسب مع مستوى المرحلة الدراسية للطالب واستيعابه، وتوفر له أساسيات في فهم علم الاقتصاد في المرحلة الجامعية.

وقد تضمن هذا الكتاب موضوعات عدة ذات طابع كلي، توزعت ما بين الدخل والناتج مروراً بالموضوعات المالية والنقدية وانتهاءً بالتجارة والعلاقات الدولية، وهو تركيز لمفردات كبيرة وواسعة، أرادها المؤلفون أن تكون مفاتيح أساسية، لذلك لم يتم أثقالها بمفاهيم وتطبيقات لمفردات لا تتناسب مع مستوى الطالب، وقد عمد المؤلفون إلى أيراد الأمثلة والتمارين، لمساعدة الطلبة على فهم الموضوعات ذات البعد الكمي، لا سيّما وأن علم الاقتصاد يعتمد على الإحصاءات والأرقام لبيان حركة الاقتصاد ومتغيراته المختلفة.

في ختام هذا التقديم لابد من الإشارة إلى أن تأليف هذا الكتاب راعى بشكل خاص التدرج المعرفي للطالب، في عرض المفاهيم والمصطلحات العلمية ودراسة الظواهر الاقتصادية بشكل يعزز من عملية اكتساب المهارات والمعارف الاقتصادية، وهو ما فرض أن تكون المادة المقدمة للطلبة في هذا الكتاب تعد أساسيات ومفاتيح للولوج إلى هذا العلم، الذي أضحى يشكل موضع اهتمام كبير في عالمنا المعاصر، الذي تعد فيه القوة الاقتصادية ركيزة في مكانة الدول ودرجة تقدمها، نسأل الله (جل وعلا) أن يوفقنا جميعاً لخدمة عراقنا الحبيب، ولأبنائنا الطلبة كل الموفقية والنجاح ... والحمد لله كل الحمد.

المؤلفون

الفصل الأول

المفاهيم – الناتج القومي- الدخل القومي

National Income - National Production - concepts

بعد دراستك لهذا الفصل يكون بأستطاعتك الأجابة على الأسئلة التالية:

١- كيف تميز بين مفهومي الأقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؟

٢- ماهي مفاهيم الاقتصاد الكلي؟

٣- ماهو معنى الناتج القومي؟

٤- كيف تميز بين مفهومي الناتج القومي والدخل القومي؟

٥- ماهي العوامل المؤثرة على الناتج القومي.

٦- كيف يمكن ان تطبق طريقة رياضية لإستخراج مقدار الدخل القابل للتصرف ومقدار الادخار؟



المبحث الأول

المفاهيم الاقتصادية الكلية

أولاً: الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

ينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسين هما:

١ ـ الاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

هو فرع من فروع الاقتصاد يهتم بدراسة الاقتصاد على مستوى القضايا الجزئية أو الفردية (المستهلك والمنتج)، أي على مستوى اتخاذ القرارات التي تهم سلوك الفرد (دراسة سلوك المستهلك)، أو سلوك المنشأة (الشركة- المؤسسة- المصنع)، في أسواق السلع أو عناصر الإنتاج، والموضوعات التي يسلط الاهتمام عليها هي: الأجور الفردية – الإنتاجية الفردية – سعر السلعة الواحدة - التكلفة الحدية - سعر عنصر الإنتاج ... الخ.

٢ـ الاقتصاد الكلي (Macroeconomics):

يذهب اهتمام الاقتصاد الكلي إلى دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (Aggregate)، والتي تهم المجتمع، مثل الطلب الكلي – العرض الكلي – مستوى التشغيل (الاستخدام)- التضخم (المستوى العام للأسعار) - البطالة – توازن الموازنة العامة - معدل النمو الاقتصادي. ... الخ. وعلى النحو الأتي:

أ- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ب- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشكلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.

جـ- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.

د- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة، الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.

ثانياً: مفاهيم اقتصادية كلية

١- السياسة الاقتصادية (Economic Political)

وهي استخدام مجموعة من الأدوات (المالية – النقدية – السعرية... الخ)، بغية التأثير (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) على سلوك وحدات صنع القرار، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وأدوات السياسة الاقتصادية هي:

- **أدوات السياسة المالية:** الأنفاق الحكومي والمدفوعات التحويلية فضلاً عن الضرائب والرسوم.
- **أدوات السياسة النقدية:** استقرار قيمة العملة - الاحتياطي القانوني... الخ.

وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- تحقيق الاستخدام (التشغيل) الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب- تحقيق الاستقرار في الأسعار.

جـ- تحفيز النمو الاقتصادي.

د- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (أي معاملات البلد الاقتصادية مع العالم الخارجي).

٢- النظرية الاقتصادية (Economic Theory)

مجموعة قواعد ومبادئ اقتصادية تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف.

٣- الفعاليات الاقتصادية

في ظل سعي الإنسان بشكل خاص أو المجتمعات بشكل عام لإشباع حاجاتها المتعددة، والانتفاع من الموارد التي تتسم بالندرة، وفي هذا تجري فعاليات اقتصادية عدة هي:

الإنتاج (Production)

هو خلق المنفعة أو زيادتها، وكل منفعة تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع حاجات الإنسان تعد إنتاجاً، ومن الناحية العملية فإن أغلب ما يستهلكه الإنسان لابد إن يمر بمراحل متعددة، فالخبز يأتي من زراعة الحنطة والشعير، ثم يطحن، ومن الدقيق يصنع الخبز، ثم يسوق إلى منافذ التوزيع للمستهلك، وهذه جميعاً تعد إنتاجاً، ويتوقف حجم الإنتاج على الكيفية التي يستطيع المجتمع المعني من توظيف الموارد المتاحة لديه، وبالوسائل الفنية والأساليب التنظيمية المعتمدة في الإنتاج.

التبادل (Exchange)

لا يوجد فرد أو مجتمع بإمكانه أن ينتج كل شيء، لذلك لابد من مبادلة السلع الفائضة عن حاجته بسلع أخرى يحتاجها، وقد استخدمت النقود لتسهيل عملية المبادلة، وتاريخياً كانت هناك المقايضة سلعة بسلعة، ثم جرى الاهتداء إلى النقود للتخلص من قيود المقايضة، وظهرت النقود المعدنية ثم الورقية.

التوزيع (Distribution)

ويقصد به توزيع الدخل الناتج عن الإنتاج على المساهمين في عملية الإنتاج، أو هو توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج التي ساهمت في خلق الناتج القومي، وفي كلا الحالتين فالتوزيع يعني عوائد الإنتاج أو مكافئات عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية- العمل– رأس المال- التنظيم)، وكما يأتي:

عنصر الإنتاج	الموارد الطبيعية والأرض	العمل	رأس المال	التنظيم
نوع المكافئة	الريع	الأجر	الفائدة	الربح

الاستهلاك (Consumption)

وهو غاية النشاط الاقتصادي والهدف النهائي من العملية الإنتاجية، لغرض انتفاع الإنسان من السلع والخدمات لإشباع حاجاته، ويتوقف الطلب على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك على القدرة الشرائية التي يتمتع بها المستهلكين. والمعبر عنها بالدخل وبمستوى الأسعار.

٤- طرق التحليل الاقتصادي:

هناك طرق عدة للتحليل الاقتصادي تتوزع على النحوالآتي:

أ. **الطريقة الوصفية:** استخدام المنطق والتحليل الاقتصادي.

ب. **الطريقة البيانية:** استخدام الرسوم البيانية.

جـ. **الطريقة الرياضية:** وضع المتغيرات الاقتصادية في شكل معادلات رياضية.

٥- الرفاهية الاقتصادية (Economic Welfare)

تعد الرفاهية الاقتصادية هو ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية العامة للمجتمع والذي نستطيع قياسه من خلال النقود (نقدياً)، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن للرفاهية الاقتصادية أن تؤدي مع الزمن إلى ارتفاع مستوى رفاهية المجتمع، وهذا يرتبط بارتفاع مستوى متوسط دخل الفرد المتأتي من ارتفاع الدخل القومي.

٦- العدالة الاقتصادية:

وتعني إتاحة الفرصة كاملة إزاء أفراد المجتمع كافة وبشكل متساوٍ للمساهمة في النشاط الاقتصادي، وإزاحة كل العوائق التي تحول دون اغتنام الفرصة المتاحة، وتسعى الدول المتقدمة إلى الانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى مفهوم أوسع، يتضمن عدالة توزيع الإنفاق العام أو العائد ما بين الأقاليم أو بين الأجيال المتعاقبة أو بين الرجال والنساء.

٧- العدالة الاجتماعية:

هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفوارق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة.

٨- التوازن الكلي:

يتحقق التوازن في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. فإذا زاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظيف الكامل، أدى ذلك إلى حدوث فجوة تضخمية. أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظيف الكامل فسيؤدي ذلك إلى حدوث فجوة انكماشية.

٩- التيار (التدفق) (Flow)

وهي كمية متدفقة ومستمرة من السلع المادية أو المتحصلات النقدية، يجري قياس حجمها أو تغيرها خلال مدة زمنية معينة، مثل (الساعة – اليوم – الأسبوع – الشهر – السنة)، مثل الدخل (الأجر أو الراتب) فهو يقاس إما يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً، وكذا الحال للأنفاق الحكومي الذي يقاس سنوياً وسعر الفائدة التي تحدد بالسنة.

١٠- الرصيد (Stock)

وهي كمية ثابتة يمكن قياسها في لحظة زمنية معينة، مثلاً: الآلات، المخزون السلعي، رأس المال، الثروة (كمية الذهب - الرصيد في البنك - الأسهم). وعادة ما يذكر مع الرصيد تاريخه المحدد، مثلاً في تاريخ ١٣- ١٢- ٢٠١٤ كان رصيد (شركة الخطوط الجوية العراقية) (١٥٠) مليار دينار عراقي.

المبحث الثاني

الناتج القومي والدخل القومي National Income andNational Product

أولاً: الناتج القومي (National Product)

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، لا سيّما قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج مختلف السلع والخدمات، وبإعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين وخلال مدة زمنية معينة، فإن مجموع تلك القيم مطروحاً منها الاندثار(استهلاك رأس المال الثابت)، هو ما يعبر عنه بالدخل القومي، ولكي نتوصل إلى مفهومي الناتج القومي والدخل القومي ينبغي أن نستعرض أولاً ما يعرف بـ **(حلقة التدفق الدائري للدخل).**

١ ـ التدفق الدائري للدخل (Circular flow of Income)

يمثل التدفق الدائري للدخل طبيعة العلاقات بين (قطاع المستهلكين ـ والقطاع الإنتاجي أو قطاع رجال الأعمال ـ والقطاع الحكومي ـ وقطاع العالم الخارجي). استناداً على: **(أن الدخل والإنتاج ما هما إلا وجهان لعملة واحدة)**، فالإنتاج هو **سلع وخدمات** بينما الدخل هو **القيمة النقدية للإنتاج**، إذ أن كل دينار يتم أنفاقه من قبل أي شخص يعد دخلاً لشخص أخر، فنفقات الإنتاج التي يتم دفعها للأفراد لقاء مشاركتهم في العملية الإنتاجية، تمثل دخولاً لهم، يتم أنفاقها في شراء السلع والخدمات من الأسواق، وهكذا تستمر عملية توليد الإنتاج والدخل، مما يعني وجود تيارين مستمرين هما تيار **(السلع والخدمات)** وتيار **الدخول**، أو **التيار السلعي والتيار النقدي.**

ويمكن بيان **آلية التدفق الدائري للدخل** بالنحو الآتي:

- يقوم قطاع الأفراد (العائلي أو المستهلكين) بعرض عناصر الإنتاج (العمل ـ الأرض والموارد الطبيعية ـ رأس المال ـ التنظيم) إلى القطاع الإنتاجي في سوق عناصر الإنتاج.

يدفع القطاع الإنتاجي (الشركات) (عوائد / أو مكافئات) مقابل استخدام عناصر الإنتاج ، فالعمل يحصل على **(الأجر)**، والأرض تحصل على **(الريع)**، ورأس المال يحصل على **(الفائدة)**، والتنظيم على **(الربح)**.

- يقوم القطاع الإنتاجي باستخدام عناصر الإنتاج في أنتاج سلع وخدمات نهائية ويعرضها في سوق السلع والخدمات.

يقوم الأفراد بأنفاق الدخول التي حصلوا عليها من مشاركتهم في الإنتاج، على شراء السلع والخدمات، وهكذا نجد أن هناك تيارين أحدهما **للسلع والخدمات** والأخر **تيار نقدي**، وبمرحلتين هما:

المرحلة الأولى: سوق عناصر الإنتاج

العمل- الأرض– رأس المال- التنظيم

أفراد ⇄ **سوق عناصر الإنتاج**

دخول (الأجر- الريع- الفائدة- الربح)

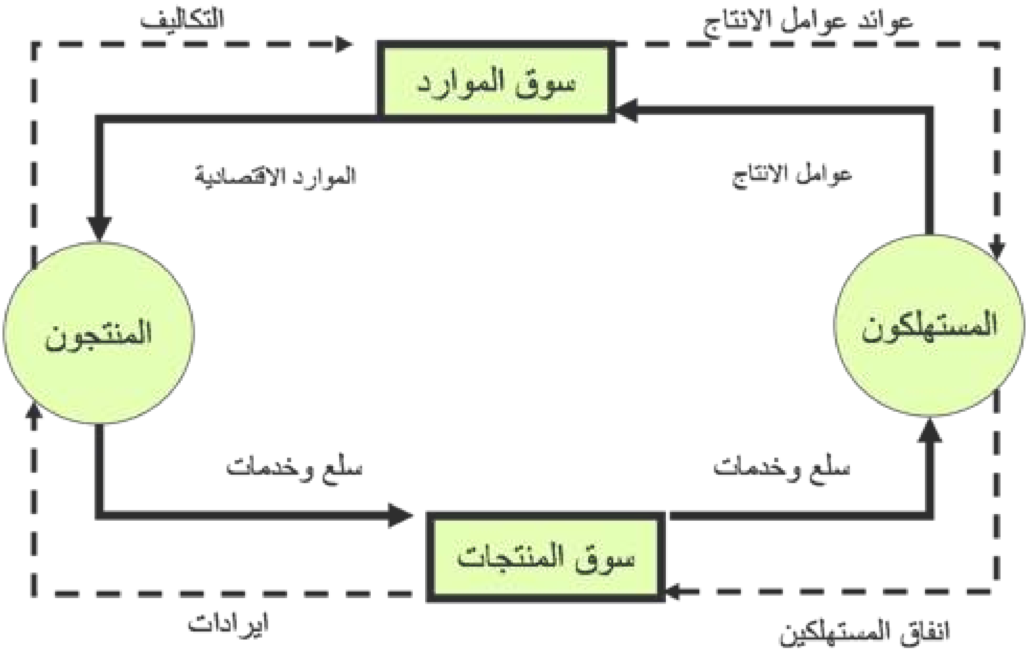
المرحلة الثانية: سوق السلع والخدمات

الدخول (مكافئات عناصر الإنتاج)

أفراد ⇄ **سوق السلع والخدمات**

سلع وخدمات

والشكل (١) يبين طبيعة التدفق الدائري، أي أن الناتج القومي يولد الدخل، والدخل يتم إنفاقه على الناتج القومي وهكذا.



(شكل-١) نموذج مبسط للتدفق الدوري

٢- الناتج القومي الإجمالي: Gross National Product (GNP)

هو مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتجها عناصر الإنتاج الوطنية، سواءً أكان ذلك داخل البلد أو خارجه، في مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، متضمناً قيمة الاندثار(استهلاك رأس المال الثابت كالمكائن والآلات والمباني... الخ) .

الناتج المحلي الإجمالي : Gross Domestic Product (GDP)[١]

هو مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً (داخل حدود البلد)، سواء أكانت وطنية أو أجنبية- خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة متضمناً الاندثار.

٣ - الناتج المحلي الاسمي (الناتج المحلي بالأسعار الجارية)

هو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها في بلد ما خلال سنة.

ويتم الحصول عليه من حاصل ضرب الكميات من السلع والخدمات في أسعارها

(١) هنا يتم احتساب جميع ما ينتج داخل حدود البلد من سلع وخدمات، بغض النظر عن كونها (وطنية) أو (أجنبية). ويعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تياراً متدفقاً من السلع والخدمات. ففي كل لحظة هناك إنتاج.

السائدة **(الجارية – Current Prices)** في السوق، مع الأخذ بنظر الاعتبار تغيرات الأسعار. والناتج المحلي بالأسعار الجارية، لا يستبعد مستويات التضخم المتحققة خلال السنة، مما يجعل قيمة الناتج المحلي غير صالحه للمقارنة.

٤- الناتج المحلي الحقيقي: Real Domestic Product

وهو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة أي بعد استبعاد التضخم (Inflation)، وهذا يعد مقياساً مناسباً للمقارنة مع البلدان الأخرى .

ثانياً: العوامل المؤثرة على الناتج القومي

أ- **الاستقرار السياسي والأمني للبلد**، لأن كليهما يوفران بيئة محفزة و(داعمة) للنشاط الاقتصادي.

ب- **كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع**، والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات التي يكون بإمكانه أنتاجها.

ج- **قدرة المجتمع على توظيف الإمكانات المتاحة له**، من موارد مادية وبشرية، فضلاً عن التكنولوجيا وفنون الإنتاج الحديثة للوصول إلى الاستخدام الأمثل لهذه الإمكانات.

د- **القدرات البشرية المتوافرة في المجتمع** من حيث التعليم والتدريب.

هـ- **الظروف الطبيعية**، التي لن يكون بمقدور البشر السيطرة عليها، ونقصد بها الكوارث الطبيعية من مثل الأعاصير والزلازل والفيضانات... الخ وهذه تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث

الدخل القومي National Income

أولاً: تعريف الدخل القومي

هو مجموع القيم النقدية لعوائد عوامل الإنتاج التي شاركت في إنتاج السلع والخدمات خلال سنة.

ويعد الناتج القومي والدخل القومي وجهان لعملة واحدة

الوجه الأول: السلع والخدمات المنتجة خلال سنة واحدة، وهي متنوعة ومختلفة (سيارات- الآلات – ألبسة – والأقمشة – الألبان – اللحوم – الخضراوات - والخدمات المختلفة)، وهو (الناتج القومي)، وهذه جميعاً سلع غير متجانسة مما يتعذر قياسها،

الوجه الأخر: استخدام النقود كوحدة قياس للتعبير عن قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل المجتمع خلال سنة واحدة، أي (الدخل القومي مطروحاً منه الاندثار).

ثانياً: الدخل النقدي والدخل الحقيقي

الدخل النقدي (الاسمي) Monetary income:

مجموع المكافئات النقدية التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مشاركتهم في العملية الانتاجية لإنتاج السلع والخدمات (الناتج القومي).

الدخل الحقيقي Real Income:

مجموع قيم السلع والخدمات التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج في مقابل أنفاقهم للدخول النقدية. ويرتبط الدخل الحقيقي بشكل مباشر بمستوى الأسعار السائد (التضخم)، فكلما ارتفعت الأسعار أنخفض الدخل الحقيقي، لهذا فأن **العلاقة عكسية بين الدخل الحقيقي والتضخم** (المستوى العام للأسعار).

$$\text{الدخل الحقيقي} = \left(\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \right) \times ١٠٠$$

الرقم القياسي للأسعار:

يُعرّف الرقم القياسي للأسعار، بأنه أداة إحصائية تُستخدم لقياس التغير النسبي في الأسعار من فترة زمنية لأخرى.

الرقم القياسي البسيط = (مجموع الاسعار في سنة المقارنة ÷ مجموع الاسعار في سنة الأساس) X ١٠٠

مثال تطبيقي

كان الدخل القومي لإحدى الدول لعام ٢٠٠٥ هو ٦٠٠ مليار دينار وكان الرقم القياسي للأسعار قد بلغ مستوى ١٢٠ ، ما هو الدخل الحقيقي؟

الدخل الحقيقي = ٦٠٠ ÷ ١٢٠ X ١٠٠ = ٥٠٠

أي أن التضخم قد خفض من قيمة الدخل بمقدار ١٠٠ مليار دينار، أو أن القيمة الحقيقية للدخل هي ٥٠٠ مليار دينار.

ثالثاً: طرق قياس الدخل القومي

هناك ثلاث طرق رئيسة لقياس الدخل هي:

الطريقة الأولى: طريقة القيمة المضافة

لغرض عدم احتساب المنتجات الوسيطة أو تكرار احتساب قيمة السلعة مرتين (**الحساب المزدوج - Double Counting**)، من مثل احتساب قيمة الحنطة أو الدقيق أكثر من مرة في صناعة الخبز، تم الاعتماد على طريقة القيمة المضافة التي تهتم بالزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها، أي أن القيمة المضافة هي الفرق بين **قيمة الإنتاج** وبين **قيمة المنتجات الوسيطة** خلال كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة.

مثال تطبيقي

يستلم معمل الابتكار للغزول القطنية كميات من القطن من إحدى المزارع لإنتاج القطن، ودفع لها مبلغ (٣٠) مليون دينار، وقام ببيع الغزول المنتجة إلى شركة معينة للنسيج القطني بمبلغ (٤٠) مليون، والتي بدورها باعت المنسوجات

القطنية إلى الشركة أخرى لإنتاج الألبسة القطنية الجاهزة بمبلغ (٦٠) مليون دينار، والتي قامت بتصنيع مختلف الملابس منها وباعتها في الأسواق بمبلغ (٨٥) مليون دينار عراقي. أحسب الناتج النهائي والقيمة المضافة.

حل المثال:

يمكن بيان عمليات الإنتاج ومراحلها على النحو الآتي:

المراحل	مرحلة الإنتاج	قيمة البيع	القيمة المضافة
الأولى	إنتاج القطن	٣٠	٣٠
الثانية	التنظيف والغزل	٤٠	١٠
الثالثة	النسيج	٦٠	٢٠
الرابعة	الملابس	٨٥	٢٥
الإجمالي		٢١٥	٨٥
		طريقة الناتج النهائي	طريقة القيمة المضافة

الطريقة الثانية : طريقة الأنفاق

هذه الطريقة تعتمد على حساب مجموع الأنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية خلال السنة، والسلع والخدمات تنقسم إلى:

- السلع والخدمات الاستهلاكية (وهي تنتهي بمجرد استعمالها من مثل السلع الغذائية).
- السلع والخدمات الرأسمالية (وهذه لا تنتهي بمجرد استعمالها في إنتاج السلع والخدمات لمدة معينة، من مثل الآلات والمكائن- الجسور- الطرق، محطات الكهرباء ... الخ).

وعليه يمكن أن نحسب الناتج بهذه الطريقة على النحو الآتي:

الناتج المحلي الإجمالي = الأنفاق الاستهلاكي الفردي (الخاص) + الأنفاق الاستهلاكي الحكومي (العام) + الأنفاق الاستثماري العام والخاص (تشييد المساكن، المصانع، الجسور، الطرق) - الاندثار + صافي التعامل الخارجي (الصادرات - الاستيرادات).

مثال تطبيقي

في اقتصاد دولة ما كانت قيم أنتاج السلع والخدمات المنتجة، والتي بينتها حسابات الدخل خلال سنة واحدة كما هي مدونة في أدناه: المطلوب أحسب قيمة الناتج القومي الإجمالي بطريقة الأنفاق؟

البند	المبلغ مليون دينار
أنفاق العائلات	٢٠٠
نفقات الحكومة	٢٠٠
الأنفاق الاستثماري	١٨٠
الصادرات	١٢٠
الواردات	١٠٠

حل المثال

الدخل القومي الإجمالي = الأنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي + صافي المعاملات الخارجية (الصادرات - الواردات)

الدخل القومي الإجمالي = ٢٠٠ + ١٨٠ + ٢٠٠ + (١٢٠ - ١٠٠) = ٦٠٠ مليون دينار

الطريقة الثالثة: طريقة الدخل

تعتمد هذه الطريقة على احتساب جميع دخول عناصر الإنتاج خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة، سواء كانت دخول الأفراد أو المشروعات الوطنية (الخاصة والعامة) ودخل الحكومة. وبموجب هذه الطريقة يتم حساب دخل كل من أسهم بنشاط إنتاجي وحصل على أجر أو راتب بصورة نقدية أو عينية، وتستبعد الأموال المقدمة لإعانات العاطلين أو التأمينات الاجتماعية أو الدخول التي يحصل عليها المتسولين، فهذه لا تعد دخول لمستلميها لأنها تعد مدفوعات تحويلية. وتتطلب هذه الطريقة جهازاً إحصائياً كبيراً ومتقدماً، وهو غير متوافر في معظم الدول النامية ومنها العراق.

عيوب احتساب الدخل القومي

١- كثرة البيانات المطلوبة لحساب قيم جميع السلع والخدمات النهائية، وهو ما يؤدي إلى **احتمالية حصول أخطاء.**

٢- لا يأخذ بعين الاعتبار **حجم السكان.**

٣- يعد مقياساً **كمياً وليس نوعياً** لذلك لا يهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للمجتمع.

٤- لا يتضمن بعض الأعمال التي لا يتم حسابها مثل **خدمات ربات البيوت أو استهلاك الفلاحين لمنتجاتهم الزراعية.**

٥- لا يهتم للآثار السلبية التي تتركها النشاطات الاقتصادية المؤثرة في **البيئة والصحة العامة للمجتمع.**

الدخل الشخصي والدخل المتاح

يقسم الدخل إلى قسمين، الدخل الشخصي والدخل المتاح:

الدخل الشخصي : هو ما يحصل عليه الفرد أو الأسرة من أموال، نتيجة مشاركتهم بالنشاطات الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة (يوم – أسبوع – شهر)، فعامل البناء يحصل على أجر يومي، بينما العامل في معامل صناعة الأحذية يحصل على أجر أسبوعي، والمدرس والطبيب يحصل على راتب شهري.

أما الدخل الفردي المتاح (أو القابل للتصرف - Disposable Income)، هو الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب المباشرة:

الدخل الفردي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة*

وسمي بالمتاح أي أن الفرد يمكن له التصرف التام به لشراء السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته، وتوجيه الفائض منه (الزيادة) نحو الادخار.

مثال تطبيقي

يبلغ راتب موظف في أحدى دوائر الدولة (٧٠٠٠٠٠) دينار شهرياً، ويخضع الراتب إلى ضريبة مباشرة قدرها (٥ ٪)، وإذا ما علمت أن ما يخصصه الموظف للاستهلاك يشكل (٨٥ ٪) من دخله، أحسب مقدار الدخل القابل للتصرف (المتاح)ومقدار الادخار.

*الضريبة المباشرة: هي الضريبة التي تقع بشكل مباشر على المكلف (شخص او شخصية معنوية شركة)، ويتحمل كامل عبئها، إذ لايستطيع تحملها لغيره مثل الضريبة على الدخل او رأس المال او العقار او الارباح، وهي سهلة التحصيل كون المكلف يسهل تحديده، كما انها اكثر عدالة لكونها تاخذ بعين الاعتبار المقدرة المالية للشخص.

*الضريبة غير المباشرة: وهي الضريبة التي تنصب بصورة مباشرة عن المال، لاسيما استعمالاته (الانفاق والتداول)، ويمكن للمكلف نقل عبئها على غيره مثل المبيعات، القيمة المضافة، الاستيرادن التصدير، الانتاج والاستهلاك، وتتم بغزارة تحصيلها وسهولة جبايتها، الا انها تعد غير عادلة فهي لا تراعي ظروف المكلف الاقتصادية وخصوصاً الفقراء.

الخطوة الأولى:

احتساب الدخل القابل للتصرف (المتاح)

١ـ الدخل الفردي المتاح (القابل للتصرف) = الدخل الشخصي ـ الضرائب المباشرة

٢ـ نستخرج مقدار الاستقطاع الضريبي

الضريبة المباشرة = الدخل الشخصي x نسبة الضريبة

(٧٠٠٠٠٠ x ٥)/١٠٠

٣٥٠٠٠

نطرح مقدار الضريبة (٣٥٠٠٠) ألف دينار من الدخل الشخص

الدخل الفردي المتاح (القابل للتصرف) = الدخل الشخصي- الضرائب المباشرة

٧٠٠٠٠٠ ـ ٣٥٠٠٠ = ٦٦٥٠٠٠

أذن الدخل القابل للتصرف هو (٦٦٥٠٠٠) دينار شهرياً

الخطوة الثانية:

تحديد مقدار الاستهلاك من الدخل

بما أن نسبة الاستهلاك من الدخل هي (٨٥ ٪)

نضرب الدخل القابل للتصرف في نسبة الاستهلاك من الدخل (٨٥ ٪) وتحديد مقدار الاستهلاك.

حجم الاستهلاك = الدخل القابل للتصرف (المتاح) x ٨٥/١٠٠

= ٦٦٥٠٠٠ x (٨٥) / ١٠٠

= ٥٦٥٢٥٠ دينار حجم الاستهلاك

تحديد حجم الادخار

الادخار = الدخل – الاستهلاك

= ٦٦٥٠٠٠ – ٥٦٥٢٥٠

= ٩٩٧٥٠ دينار المخصص للادخار

الأنشطة

١ـ يكلف مدرس المادة الطلبة بكتابة ورقة بحثية عن بعض من المفاهيم الكلية، من مثل: السياسة الاقتصادية، الرفاهية الاقتصادية، العدالة الاقتصادية .

٢ـ يكتب الطلبة ورقة عن تأثير الاستقرار الأمني على الواقع الاقتصادي للبلد؟.

٣ـ يقوم الطالب بتسجيل استهلاك عائلته يومياً ولمدة أسبوع، واعتماده كاستهلاك شهري بغية التوصل بشكل تقريبي إلى حجم الاستهلاك للعائلة من الدخل .

٤ـ يكلف مدرس المادة الطلبة باحتساب الدخل القابل للتصرف لعائلته، عن طريق افتراض مستويات مختلفة للضرائب؟.

٥ـ يكتب الطالب عن الآثار البيئية التي تتركها وحدات الإنتاج العام أم الخاص على البيئة، مستشهداً بالحالات التي يتواجد فيها الطلبة؟.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول: اختاري/ اختر الإجابة المناسبة لكل من الآتي:

١- تقع دراسة اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى الدولة والاقتصاد القومي ضمن اهتمامات:

الاقتصاد الدولي

الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الصناعي

٢- يؤدي زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي إلى حدوث:

التضخم

الركود (الكساد)

كلاهما

٣- يحصل رأس المال لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية على (مكافئة/ أو عائد):

ريع

فائدة

ربح

السؤال الثاني: بين هل العبارات الآتية صحيحة أم خاطئة وصحح الخطأ؟

أ- يعد الإنتاج القومي الإجمالي مقياس نوعي يعكس التحسينات التي تطرأ على نوعية السلع والخدمات.

ب- يعد الاستقرار الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية.

جـ- الإعانات التي تدفعها الحكومة للأرامل لا تمثل دخولاً ناتجة عن المشاركة في الفعالية الاقتصادية.

السؤال الثالث: في اقتصاد بلد ما جاءت حسابات الدخل القومي كما في الجدول الآتي:

البند	المبلغ مليون دينار
أجور ورواتب	٢٠٠
ريع	١١٠
أجمالي الإرباح	٣١٠
فائدة	٩٠
ضرائب غير مباشرة	٧٠

أحسب الناتج القومي بطريقة الدخل؟

السؤال الرابع:

كان سعر ثلاجة كهربائية (٣٠٠٠٠٠) دينار عام ٢٠٠٨، وأصبح سعرها بحدود (٤٨٠٠٠٠) عام ٢٠١٥، أحسب الرقم القياسي للأسعار.

الفصــل الثــاني

الاستهلاك والادخار والاستثمار

Consumption, Saving and Investment

في نهاية الفصل جعل الطالب قادراً على ان:

١- يعرف مفهوم الأستهلاك.

٢- يفهم كيفية إستخراج الميل الحدي للإستهلاك.

٣- يميز العلاقة بين الدخل والإستهلاك.

٤- يطبق طريقة رياضية لإستخراج مقدار الاستهلاك.

٥- يعرف مفهوم الادخار.

٦- يطبق طريقة رياضية لإيجاد مقدار الادخار.

٧- يعرف مفهوم الاستثمار وأنواعه.



المبحث الأول

الاستهلاك Consumption

أولاً: تعريف الاستهلاك وأنواعه

الاستهلاك هو الانفاق على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات الفرد خلال مدة زمنية معينة، ومجموع الأنفاق لكل أفراد المجتمع إضافة إلى أنفاق الحكومة على هذه السلع والخدمات يسمى الاستهلاك الكلي.

ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، إذ أن للاستهلاك علاقة عضوية بـالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع أو الخدمات التي تنتج في ذلك الوقت، وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، فضلاً عن أن له دوراً أساسياً في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

فيمكننا تقسيم الاستهلاك من حيث النمط إلى قسمين:

١ ـ الاستهلاك الفردي (الاستهلاك الخاص):

وهو انفاق إفراد القطاع العائلي على السلع والخدمات، التي ينتجها قطاع الأعمال ويطلق عليه في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي، كما يعني الاستهلاك الخاص حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، وبناء عليه فإن مجرد انتقال السلعة إلى القطاع العائلي هو عملية استهلاكية، أذن هو مجموع الأنفاق على السلع والخدمات من قبل الأفراد لتلبية حاجاتهم الأساسية، وعادةً فأن الاستهلاك الفردي يقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- استهلاك السلع الأساسية: أي السلع الضرورية للحياة، مثل الغذاء والملبس والمسكن.

ب- استهلاك السلع المعمرة: مثل الأدوات المنزلية، السيارة، الأثاث الأجهزة..الخ.

جـ ـ استهلاك الخدمات المختلفة: مثل التعليم، الصحة، السياحة، التأمين، والخدمات المصرفية.

كما يمكننا تقسيم الاستهلاك من حيث علاقته بالدخل إلى قسمين:

أ ـ الاستهلاك التلقائي (الثابت):

وهو الاستهلاك الثابت الذي لا يتغير بتغير الدخل، أي أنه تلك الكمية من الحاجات الأساسية التي توفر عيش الفرد بحد الكفاف، وهذا يتماشى مع واقع الحياة، إذ لا يمكن تصور عائلة من العائلات بدون استهلاك حتى لو لم يكن لها دخل، ويتم تمويل هذا الاستهلاك أما من مدخرات سابقة أو عن طريق الاقتراض مثلاً.

ب ـ الاستهلاك التابع:

وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل، أي أنه يتبع الدخل، فأن الفرد عند ارتفاع دخله يميل إلى تحسين مستوى حياته من خلال زيادة أنفاقه على شراء السلع والخدمات الأفضل (السلع والخدمات الكمالية التي لا تعد من السلع الأساسية).

٢ ـ الاستهلاك الحكومي (الاستهلاك العام):

كل ما تنفقه الحكومة ومؤسساتها على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية والجماعية.

ثانياً: الميل الحدي للاستهلاك

يُعرّف الميل الحدي للاستهلاك (MPC)، بأنه نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل، ومعنى هذا أن الاستهلاك يزيد بزيادة الدخل، أو هو النِّسبة بين ما يُنفقه الفرد أو الدَّولة على شراء السِّلع والخدمات وبين الدخل الذي يحصل عليه.

أي أن الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة الدخل بوحدة واحدة، أو هو عبارة عن النسبة بين التغير في الاستهلاك

والتغير في الدخل، وتكون قيمة الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الصفر وأصغر من الواحد الصحيح:

$$0 < MPC < 1$$

ومن الممكن الحصول على الميل الحدي للاستهلاك من خلال المعادلة الآتية:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

حيث أن:

MPC : الميل الحدي للاستهلاك

Δ C : التغير في الاستهلاك

Δ Y : التغير في الدخل

ثالثاً: الميل المتوسط للاستهلاك

يُعرّف الميل المتوسط للاستهلاك (APC)، بأنه النسبة بين حجم الاستهلاك وحجم الدخل، أي النسبة التي يمثلها الاستهلاك من الدخل، وتكون قيمة الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الصفر وأصغر من الواحد الصحيح:

$$0 < APC < 1$$

ومن الممكن الحصول على الميل المتوسط للاستهلاك من خلال المعادلة الآتية:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

حيث أن:

APC : الميل المتوسط للاستهلاك

C : الاستهلاك

Y : الدخل

مثال تطبيقي:

إذا كان لديك الجدول الآتي الذي يوضح الدخل والاستهلاك في اقتصاد دولة ما، المطلوب حساب كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك؟

السنة	الدخل (مليار دينار)	الاستهلاك (مليار دينار)
٢٠١٢	١٠٠	٥٠
٢٠١٣	٢٠٠	١٠٠
٢٠١٤	٣٢٠	١٧٢
٢٠١٥	٤٦٠	٢٧٠

حل التمرين

السنة	الدخل (مليار دينار)	الاستهلاك (مليار دينار)	التغير في الدخل(دخل سنة الأساس- دخل السنة السابقة)	التغير في الاستهلاك (استهلاك سنة الأساس- استهلاك السنة السابقة)	MPC (التغير في الاستهلاك/ التغير في الدخل)	APC (الاستهلاك/ الدخل)
٢٠١٢	١٠٠	٥٠	....	....	....	....
٢٠١٣	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	٠,٥	٠,٥
٢٠١٤	٣٢٠	١٧٢	١٢٠	٧٢	٠,٦	٠,٥٤
٢٠١٥	٤٦٠	٢٧٠	١٤٠	٩٨	٠,٧	٠,٥٩

رابعاً: العلاقة بين الدخل والاستهلاك

يمكن تعريف الدخل:

هو المبلغ النقدي الذي يتمكن الفرد أو العائلة من تأمينه من خلال القيام بأنشطة معينة خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، ويسمى الدخل السنوي للأسرة.

أما دخل الدولة فيسمى الدخل القومي:

وهو مجموع القيم المنتجة من السلع والخدمات المتحققة في البلد خلال سنة، من خلال مساهمة عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، ويسمى أيضاً الناتج المحلي.

أما الطلب الكلي في بلد معين فيتكون من الاستهلاك، الاستثمار، الأنفاق الحكومي، صافي المعاملات الخارجية (أي الفرق بين الصادرات والواردات)، ونرمز له بدالة الطلب الكلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن :

Y : الطلب الكلي

C : الاستهلاك

I : الاستثمار

G: الأنفاق الحكومي

X: الصادرات

M : الواردات

وعليه فأن الدخل يمكن تقسيمه إلى قسمين، الدخل الشخصي والدخل المتاح:
ويعتبر الدخل المتاح المحدد الأساس لكل من الاستهلاك والادخار:

الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار

$$Yd = C + S$$

حيث أن :

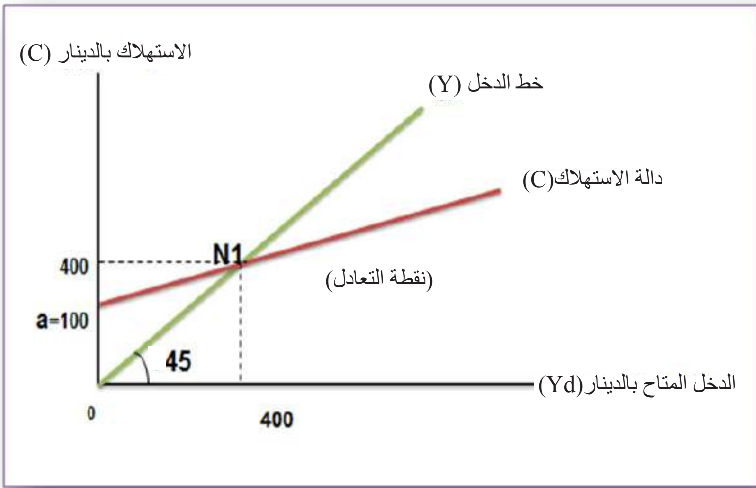
Yd : الدخل المتاح

C: مجموع الاستهلاك

S: الادخار

والمعادلة أعلاه تسمى بمعادلة الدخل المتاح، فالدخل (Y) يُقسم عادةً بين الاستهلاك (C) والادخار (S)، وهذا يعني أنه توجد علاقة مباشرة بين الدخل

والاستهلاك من جهة، وبين الدخل والادخار من جهة أخرى، فالاستهلاك يعتمد على الدخل، وكذلك الادخار يعتمد على الدخل. لذلك فهما دالة في الدخل.



شكل- ٢ دالة الاستهلاك

ومن خلال الشكل البياني (٢) نلاحظ أن خط الدخل هو خط مستقيم، وهو يقسم الزاوية القائمة إلى قسمين متساويين، ويصنع في كل قسم زاوية مقدارها (٤٥) درجة، ويستخدم هذا الخط كأسلوب إرشادي لتوضيح العلاقة بين الدخل والاستهلاك، ولو فرضنا مثلاً أن (الاستهلاك = الدخل) أي أن كل دينار زيادة في الدخل يذهب للاستهلاك، لأصبح منحنى الاستهلاك منطبقاً على خط الدخل. ويلاحظ كذلك أن دالة الاستهلاك تبدأ من المحور الرأسي عند نقطة ١٠٠ دينار وهذه تمثل الاستهلاك التلقائي (الذي لابد منه للحفاظ على حياة الفرد) ، وهو يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون (الدخل = صفر)، وهذا يعني أنه حتى لو لم يحصل الفرد على أي دخل لابد من تأمين الحد الأدنى من المأكل والمشرب له، وتقوم الدول بدفع التأمينات الاجتماعية وبدل البطالة، أو تتكفل بتوزيع وجبات غذائية مجانية لمن لا دخل لهم، وتظهر دالة الاستهلاك عبارة عن خط مستقيم، وهذا يعود إلى الميل للاستهلاك والذي عادة ما يكون ثابتاً في الأجل القصير.

أما بعد نقطة تساوي الدخل والاستهلاك (N1) والتي تسمى نقطة التعادل، فيكون الفرق بين الدخل والاستهلاك هو حجم الادخار، وكما موضح في الشكل (٢).

مثال تطبيقي:

موظف يحصل على راتب صافي بعد الاستقطاعات الضريبية، أي أن الدخل المتاح له هو (٦٠٠,٠٠٠) دينار شهرياً، وكان ميله الحدي للاستهلاك (أي نسبة ما يخصصه للاستهلاك) هو (٨٠ ٪) أو (٠,٨)، فما هو مقدار الاستهلاك.

يمكن الحصول على مقدار الاستهلاك من خلال ضرب (الميل الحدي للاستهلاك) في الدخل، لتحديد الجزء المخصص من الدخل للاستهلاك وكما يأتي:

٦٠٠٠٠٠ x ٠,٨ = ٤٨٠,٠٠٠ **دينار**

أي أن الموظف خصص (٤٨٠,٠٠٠) دينار من دخله للاستهلاك، و (١٢٠,٠٠٠) دينار للادخار، وعندما نقوم بجمع الاستهلاك والادخار يكون الدخل الكلي للفرد، هو حاصل جمع الاستهلاك والادخار:

الدخل = الاستهلاك + الادخار

$$YD = C + S$$

٤٨٠٠٠٠+ ١٢٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠٠

المبحث الثاني

الادخار Saving

يعد الادخار الدعامة الأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها،عن طريق تحويل الادخار الوطني إلى الاستثمار، والاستثمار بدورة يُعد العنصر الفاعل في الإنتاج، وبالتالي تحقيق عملية التنمية والتطور الاقتصادي وزيادة معدلات الرفاهية في المجتمع.

أولاً:تعريف الادخار ودوافعه

١ـ التعريف

هو ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لا يتم توجيهه للاستهلاك في الوقت الحاضر، وإنما يتم الاحتفاظ به لغرض الاستهلاك المستقبلي، أو توجيهه للاستثمار. والادخار هو تنازل عن منفعة الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على منفعة استهلاك أكبر في المستقبل.

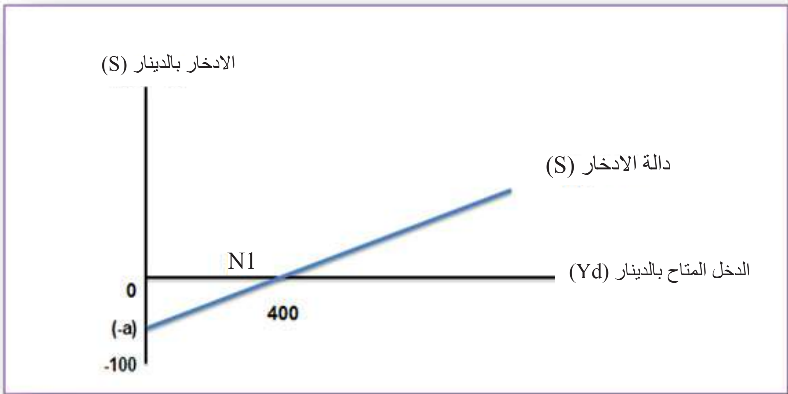
لذلك فالادخار أما يكون ادخاراً اختيارياً، وهو الذي يصدر من الشخص بمحض إرادته أي دون ضغوط، بحيث يمتنع عن استهلاك جزء من دخله الصافي، أو إجبارياً حينما يجبر فيه الشخص على القيام بهذا الادخار لأسباب معينة، وهذا النوع من الادخار يتم بقوانين وقرارات حكومية.

ونستطيع الاستدلال على كمية الادخار من خلال الفرق بين الدخل المتاح والاستهلاك، إذ أن (الادخار= الدخل المتاح ـ الاستهلاك)، ونستطيع تمثيلها في الصيغة الدالية الآتية:

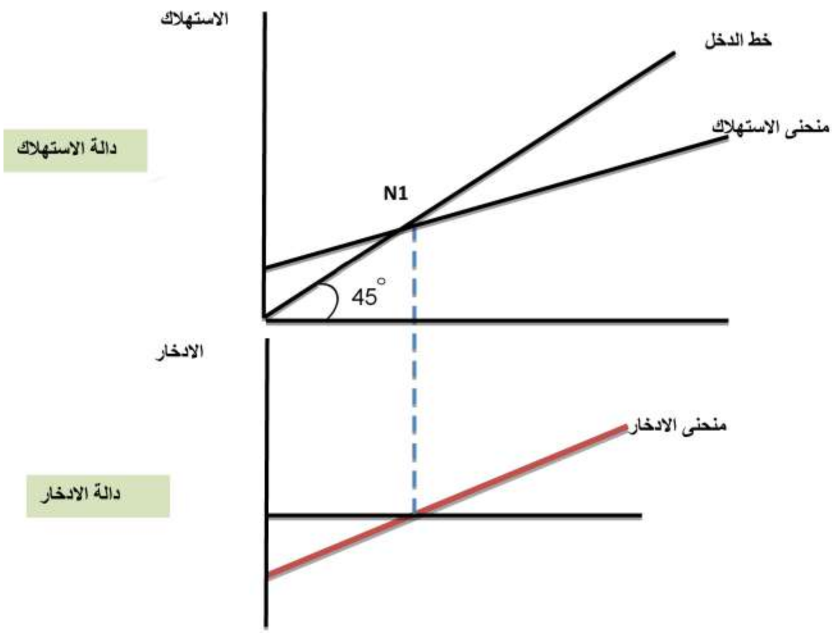
$$S = Yd - C$$

٢ـ دالة الادخار: يمكننا اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك بسهولة، إذ أنه عندما يكون هناك استهلاكاً تلقائياً (أي من بداية تماس منحنى الاستهلاك مع المحور العمودي ولغاية تقاطعه مع خط الدخل في **الشكل البياني ـ ٣)** فأن ذلك

يعني أن الادخار سالباً، فيكون منحنى الادخار تحت المحور الأفقي، وعند تماس خطي الدخل والاستهلاك في النقطة (N1) فأن ذلك يشير إلى تماس منحنى الادخار مع المحور الأفقي، ومن ثم يبدأ بالصعود إلى الأعلى مع زيادة الدخل، **وكما موضح في الشكل (٤).**



شكل-٣ دالة الادخار



شكل - ٤ اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك

مثال تطبيقي:

كان الدخل المتاح لشخص ما هو مليون دينار شهرياً، وكان الميل الحدي للاستهلاك لديه هو (٠,٧٥)، أوجد مقدار الادخار الشهري؟

١٠٠٠٠٠٠ x ٠,٧٥ = ٧٥٠٠٠٠ ألف دينار مقدار الاستهلاك

الادخار = الدخل – الاستهلاك $S = Yd - C$

الادخار = ١٠٠٠٠٠٠ ـ ٧٥٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠

مقدار الادخار= ٢٥٠٠٠٠ ألف دينار

دوافع الادخار: تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما:

الدعامة الأولى:

القدرة الادخارية: هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، إذ يتوقف أنفاق الفرد على أسلوب معيشته.

الدعامة الثانية:

الرغبة الادخارية: هي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدوافع التي تدعوا للادخار، ومقدار تأثر الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع، التي من أهمها الرغبة في تنظيم النفقات والرغبة في تغيير مستوى معيشته.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الادخار

أ- مستوى الدخل:

كلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح أي أن العلاقة طردية.

ب- مستوى الأسعار:

كلما كانت الأسعار مرتفعة انخفضت مستويات الادخار أي أن العلاقة بينهما عكسية.

جـ ـ استقرار العملة:

كلما كان سعر صرف العملة تجاه العملات الأجنبية مستقراً (أي عندما يكون سعر صرف الدينار العراقي مستقراً اتجاه الدولار)، كلما شجع هذا على الادخار.

د- معدل الفائدة:

كلما زاد معدل الفائدة الممنوح من قبل البنوك والمصارف، كلما حفّز ذلك الأفراد على الادخار، إذ إن العلاقة هنا طردية والعكس صحيح.

هـ ـ الموقع الاجتماعي:

يؤثر موقع الفرد في التوزيع الطبقي للمجتمع على ثقافته وإمكاناته في القيام بالادخار، فالطبقة الفقيرة لا تمتلك المقدرة على الادخار ولا تتبنى ثقافته.

ثالثاً: الميل الحدي للادخار

يُعرّف الميل الحدي للادخار (MPS)، بأنه النسبة بين مقدار التغيُّر في الادخار ومقدار التغيُّر في الدخل، ومعنى هذا أن الادخار يزيد بزيادة الدخل، أو هو النِّسبة بين ما يدخره الفرد أو الدَّولة وبين الدخل الذي يحصل عليه.

أي أن الميل الحدي للادخار هو عبارة عن الزيادة في الادخار الناتجة عن زيادة الدخل بوحدة واحدة، أو هو عبارة عن النسبة بين التغير في الادخار والتغير في الدخل، وتكون قيمة الميل الحدي للادخار أكبر من الصفر وأصغر من الواحد الصحيح:

$$0 < MPS < 1$$

ومن الممكن الحصول على الميل الحدي للادخار من خلال المعادلة الآتية:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

حيث أن:

MPS: الميل الحدي للادخار

ΔS: التغير في الادخار

ΔY: التغير في الدخل

رابعاً: العلاقة بين الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك:

إن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح،

أي: $MPC + MPS = 1$

وكذلك فأن:

$$MPC = 1 - MPS$$

وكذلك:

$$MPS = 1 - MPC$$

المبحث الثالث

الاستثمار Investment

يُعد الاستثمار ذا أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني، لما يشكله من زيادة في الطاقة الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين، فضلاً عن توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة، وتوفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة، وإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج، وهو ما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات اللازمة لزيادة الإنتاج من جديد.

أولاً: تعريف الاستثمار

هناك مجموعة من التعريفات للاستثمار نذكر منها الآتي:

- التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.
- الإنفاق على السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات والمباني) من قبل القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (الشركات)، بغرض زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات في فترات زمنية مستقبلية.
- إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة في المجتمع، من خلال إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي.
- أي استخدام للموارد يهدف إلى زيادة الدخل أو زيادة كمية الإنتاج في المستقبل.

من خلال التعريفات أعلاه نستنتج أن الاستثمار يؤدي دورين مهمين في الاقتصاد:

الدور الأول: أنه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد في المدى القصير، كونه يؤثر على زيادة الأنفاق العام.

الدور الثاني: أنه يؤدي إلى زيادة ثروة البلد وإضافة سلع رأسمالية جديدة، مما

يؤدي إلى زيادة إنتاجية البلد ويعزز التنمية الاقتصادية على المدى البعيد.

ثانياً: أنواع الاستثمار

هناك أنواع عدة من الاستثمار وكالآتي:

١ـ من حيث الهدف:

أ- الاستثمار في رأس المال الثابت (الموجودات الثابتة): وتتضمن العمليات الخاصة بإقامة المشاريع الإنتاجية بما فيها الأراضي والإنشاءات والمعدات، فضلاً عن الاستثمار في القطاع السكني والسياحي.

ب- الاستثمارات الاجتماعية (العامة والخاصة): وهي استثمارات القطاع العام والخاص في البنية التحتية، من مثل النقل والمواصلات والماء والكهرباء.

جـ- الاستثمار في رأس المال البشري: ويقصد به جميع النفقات على التعليم والصحة، وهذا النوع من الاستثمار أصبح عنصراً مهماً في عملية الإنتاج، لكونه يعمل على زيادتها ورفع كفاءتها.

د- الاستثمارات المالية والنقدية: وتتمثل برأس المال النقدي في الخزانة العامة والمدخرات الأخرى (الودائع المصرفية والأسهم والسندات واذونات الخزينة العامة ذات المردود الثابت والمتغير)، فضلاً عن القروض الممنوحة بفائدة مستحقة، ويؤدي سعر الفائدة المصرفي الدور الحاسم في هذه العملية الاستثمارية.

هـ- التغير في المخزون: نوع من أنواع الاستثمار، يعني أن الزيادة في الموجودات الجارية في المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج في المخازن هي استثمارات إيجابية، بينما تعد نقيضها استثمارات سلبية، فالمستلزمات التي يقوم المشروع بشرائها لغرض الاستفادة منها وليس بغرض بيعها، تختلف عن الأصول التي يشتريها بقصد البيع وليس لاستخدامها في الإنتاج.

٢ـ من حيث المصدر:

أ- الاستثمار المحلي: كل استثمار يستخدم رأس المال المحلي بهدف المساهمة في إنشاء مشروعات استثمارية داخل البلد يُعد استثماراً محلياً.

ب- الاستثمار الأجنبي: كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية سواء لأهداف قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، أو يمكن تعريفه أيضاً بأنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر.

٣- من حيث القطاع:

أ- الاستثمار العام: وهو الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات العامة للدولة، وعادة يركز هذا النوع من الاستثمار على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع، من مثل الخدمات الصحية والتعليمية والخدمية الأخرى (الماء والكهرباء والصرف الصحي).

ب- الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص أو الشركات المملوكة للأفراد، من خلال توظيف مدخرات المواطنين أو من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية.

٤- من حيث الأجل:

أ- الاستثمار طويل الأجل: هي الاستثمارات التي تمتد لأكثر من ثلاث سنوات في الغالب كالاستثمار في المشروعات الصناعية والزراعية أو المشروعات التي يمتد الاستثمار فيها لفترة زمنية طويلة مثل المصانع الإنتاجية، وعادةً ما يتسم هذا النوع بارتفاع المخاطرة والعائد.

ب- الاستثمار متوسط الأجل: هي الاستثمارات التي تمتد خلال مدة زمنية تتراوح بين السنة إلى الثلاث سنوات، ومن أمثلتها الاستثمار في سوق العقارات.

جـ- الاستثمار قصير الأجل: هي الاستثمارات التي تعد لمدة زمنية عادة تكون قصيرة من يوم إلى أقل من السنة، ومن أمثلتها الاستثمار في الودائع المصرفية واذونات الخزانة والأوراق التجارية، وعادةً ما يتسم هذا النوع بانخفاض المخاطرة والعائد عليها.

الأنشطة

١ ـ والد الطالب أحمد يعمل في أحدى شركات القطاع الخاص ويحصل على دخل شهري مقداره (٥٠٠,٠٠٠) دينار، أي دخل سنوي مقداره (٦,٠٠٠,٠٠٠) دينار، بينما يستهلك أفراد الأسرة خلال السنة مبلغ (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار، ما هي النصيحة التي يقدمها أحمد لوالده؟

٢ ـ إذا كان دخل أسرتك الشهري (١٠٠,٠٠٠) دينار بينما يبلغ استهلاكها الشهري مبلغ (١٢٥,٠٠٠) دينار، وطُلب منك رسم دالة الاستهلاك لأسرتك، فعند أي نقطة سيتقاطع منحنى الاستهلاك مع المحور العمودي؟

٣ ـ والدك يعمل في القطاع العام راتبه الكلي (٨٠٠,٠٠٠) ألف دينار شهرياً، والاستقطاعات الضريبية تبلغ (٥٠,٠٠٠) ألف دينار، وكان الميل الحدي لاستهلاك أسرتك (٠,٧)، فما هو مقدار استهلاك الأسرة الكلي شهرياً.

٤ ـ محمد هو أحد طلاب الصف السادس العلمي /الفرع التطبيقي، والده يحصل على دخل شهري مقداره (١,٠٠٠,٠٠٠) دينار شهرياً، وكان الميل الحدي لادخار الأسرة هو (٠,٢) فما هو مقدار الادخار الشهري؟

٥ ـ استحدثت الدولة بعد عام ٢٠٠٣، هيئات للاستثمار في كل محافظة، ما هي أبرز المكاسب الممكن تحقيقها من هذه الهيئات؟

أسئلة للمراجعة

س١ : صحح العبارات الخاطئة أن وجدت:

أ- توجد علاقة بين مستوى الاستهلاك والدخل.

ب- عندما يكون الاستهلاك مساوياً للدخل تكون حصة الادخار قليلة.

جـ- الاستهلاك التلقائي يتغير بتغير الدخل.

د- الميل الحدي للاستهلاك يعني قسمة الاستهلاك على الدخل.

هـ- في الدول التي تعتمد اقتصاد السوق يكون (القطاع الخاص) هو من يقوم بالاستثمار.

و- يعد الاستثمار غاية النشاط الاقتصادي.

ز- تؤدي زيادة الاستثمار إلى أحداث زيادة في الدخل القومي وفي متوسط الدخل الفردي.

س٢ : ما هي أنواع الاستثمار بحسب الهدف منه؟

س٣ : هناك عوامل عدة من شأنها التأثير على الادخار، ما هي؟

س٤ : أرسم دالتي الادخار والاستهلاك؟

س٥ : ما هي معادلة الطلب الكلي وضح عناصرها؟

الفصل الثالث

البطالة والتضخم والدورات الاقتصادية

Unemployment, Inflation and Business cycle

بعد دراسة هذا الفصل يكون بأستطاعتك:

١- معرفة المفاهيم الواردة في الفصل ومنها (البطالة، التضخم، الدورات الأقتصادية).

٢- تطبيق طريقة رياضية لأستخراج معدل البطالة.

٣- فهم أنواع البطالة.

٤- إدراك الآثار المترتبة من البطالة على المجتمعات.

٥- تطبيق طريقة رياضية لاستخراج معدل التضخم.

٦- فهم أنواع التضخم في السياسات الاقتصادية.

٧- فهم كيفية معالجة التضخم في السياسات الاقتصادية.

٨- معرفة الدورات الاقتصادية ومراحلها.



المبحث الأول

البطالة Unemployment

عكف الاقتصاديون وصانعوا القرار السياسي على فهم أسباب البطالة، والبحث عن معالجات لغرض تخفيض معدلاتها أو القضاء عليها، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، ففي عالمنا المعاصر تمثل البطالة أحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم، باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوء وأبرز تجليات الأزمات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العالمي اليوم هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

تعد البطالة جزءاً من دورات الإعمال التي تصيب الاقتصادات الرأسمالية الكبرى بين الحين والأخر، بمعنى أنها تظهر مع ظهور الركود الاقتصادي العالمي وتختفي مع مرحلة الانتعاش، وقد أصبحت البطالة وفق ما يزيد على ربع قرن مشكلة هيكلية، برغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي.

أولاً: تعريف البطالة

هناك مجموعة من التعريفات لمفهوم البطالة فعرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمـل:

أنه ذلك الفرد الذي يكون في سن العمل (فئة عمرية ما بين ١٨ ـ ٦٤)، وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجده.

كما عرّف آخرون البطالة بأنها: **التوقف الإجباري لجزء من القوى العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل.**

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن ليس كل من لا يعمل يمكن اعتباره عاطلاً عن العمل، فنجد أذن أن كلا من (التلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين، ربات البيوت، السجناء، والعاطلين عن العمل الذين لا يبحثون عن عمل)، لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

ثانياً:معدل البطالة

يعرف معدل البطالة (Unemployment rate) بأنه عدد الأفراد العاطلين لكل ١٠٠ من أفراد القوى العاملة، ويمكننا الحصول على معدل البطالة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي قوة العمل}} \times ١٠٠$$

قوة العمل (القوى العاملة):

قوة العمل لمجتمع ما،هي عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، والذين يكونون في لحظة معينة أما عاملين فعليين أو عاطلين عن العمل من بداية مرحلة الشباب إلى سن التقاعد، ومن المتعارف عليه دولياً أن سن العمل هو (١٥ـ ٦٤) أو سن القدرة على العمل، أي سن الدخول والخروج من سوق العمل.

مثال تطبيقي

في بلد ما كانت قوة العمل تبلغ (٢,٤٠٠,٠٠٠) مليون شخص وحجم البطالة يبلغ ١٥٠,٠٠٠ شخص، أحسب معدل البطالة ؟

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي قوة العمل}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{١٥٠,٠٠٠}{٢,٤٠٠,٠٠٠} \times ١٠٠$$

$$= ٦,٢٥ \%$$

ثالثاً: أنواع البطالة

١- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل، بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى، فهي إذن بطالة مؤقتة ناجمة عن تغيير الوظيفة، فيترك العامل عمله لينتقل إلى وظيفة أخرى، ويحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال. ويمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

المعالجة:

توفير المعلومات الكاملة من خلال بنوك معلومات الوظائف (job - banks)، المرتبطة بأجهزة كمبيوتر مركزية (كما هو الحال في بعض البلدان المتقدمة).

٢- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب التغيرات الديناميكية للاقتصاد (مثل التغير التكنولوجي)، وكذلك بسبب إحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال وهي بطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين.

المعالجة: قيام الأفراد العاطلين عن العمل برفع مستوى مهاراتهم الشخصية من خلال الدورات المتخصصة والتدريب المستمر بغرض اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة التي تتوائم وطبيعة التغيرات التكنولوجية التي تحدث في أساليب الإنتاج.

٣- البطالة الدورية Cyclical Unemployment

وهي البطالة الناتجة عن دورة الأعمال، ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف فتزداد معدلات البطالة، في قطاعي الصناعة والبناء وتتأثر العمالة ذات المهارات الأقل أكثر من العمالة الماهرة.

المعالجة: يتطلب تدخل الدولة القوي لإعادة التوازن إلى الاقتصاد من خلال التنشيط الاقتصادي أو التحفيز الاقتصادي.

٤- البطالة المقنعة Disguised Unemployment

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض.

المعالجة:

اعتماد معيار الحاجة الحقيقية للقوى العاملة، وربط الأجر بالعائد. وتأهيل العمالة الفائضة للعمل في أعمال أخرى.

رابعاً: أسباب البطالة

هناك العديد من الأسباب لتفشي ظاهرة البطالة، وتختلف هذه الأسباب من بلد إلى آخر نتيجة لاختلاف السياسات الاقتصادية، إلا أنها تعد ظاهرة عامة، من أهم هذه الأسباب الآتي:

١- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والآلات بدلاً من العنصر البشري في العمل، الأمر الذي أدى إلى إحلال الآلة بدلاً من الإنسان في الإنتاج.

٢- عدم التناسب بين معدلات النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.

٣- ضعف الاستثمارات السنوية في الكثير من اقتصادات الدول، مما يؤدي إلى عدم توسيع قاعدة الإنتاج بما يتناسب مع حجم السكان الداخلين إلى سوق العمل.

٤- فشل معظم تجارب التنمية في العديد من الدول النامية، ووصولها إلى طريق

مسدود نتيجة الاعتماد على القطاع العام (الحكومي) وعدم تحفيز القطاع الخاص لأداء دوره الاقتصادي المولد لفرص العمل الإضافية.

٥- ضعف الاستثمار في العنصر البشري، وهو ما يطور من إمكاناته لكي تتلائم مع التقدم التكنولوجي الحاصل في ميادين الإنتاج المختلفة.

٦- تظهر البطالة في البلدان المتقدمة نتيجة قبولها بالبطالة على حساب خفض التضخم، بغية الحفاظ على قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

خامساً: آثار البطالة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه بلدان العالم سواء كانت نامية أم متقدمة، نتيجة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية والأمنية الخطيرة، ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

١- إن البطالة تحوّل مجموعة من الأفراد إلى طاقات مهدورة، مما يشكل خسارة للاقتصاد الوطني، فضلاً عن أنها تشكل عبئاً مالياً نتيجة تقديم بدلات البطالة أو الرعاية الاجتماعية للعاطلين.

٢- يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى ظهور مشكلة الفقر، والفقر بدوره يؤدي إلى العديد من الإضرار الاقتصادية بالمجتمع، (من مثل سوء الرعاية الصحية وانخفاض المستوى التعليمي، وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية).

٣- إن حرمان الفرد من عمله وعدم حصوله على دخل يكفي لإعالة عائلته، قد يدفعه إلى أتباع أساليب غير مشروعة في الحصول على دخله.

٤- إن ظاهرة البطالة تؤدي إلى معاناة العاطلين من الأمراض النفسية الناجمة عن الإحباط والشعور بالفشل وإهمال المجتمع لهم، وبذلك تزداد المشكلات الأسرية وتعاطي المخدرات والانضمام إلى العصابات والانخراط بالإرهاب والجريمة بأشكالها المختلفة وبخاصة بين الشباب.

٥- تؤدي البطالة إلى أضعاف مفهوم المواطنة والانتماء الوطني، ومما يترتب على ذلك من أضرار بالأمن الوطني.

مثال تطبيقي

في دولة ما كانت قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف الجديدة (فرص العمل) في عام ٢٠١٥، ٢٠٠ ألف فرصة عمل، وكان معدل نمو قوة العمل ١,٢ ٪ سنوياً، وعدد سكان البلد ٢٣ مليون نسمة. أحسب حجم البطالة لهذه السنة؟

عدد الوظائف المتاحة = ٢٠٠٠٠٠ ألف فرصة عمل مختلفة

$$\text{عدد الوظائف المطلوبة} = \frac{\text{حجم السكان} \times \text{معدل نمو قوة العمل}}{١٠٠}$$

$$= \frac{٢٣٠٠٠٠٠٠ \times ١,٢}{١٠٠}$$

= ٢٧٦٠٠٠ ألف فرصة عمل

حجم البطالة = عدد الوظائف المطلوبة ـ عدد الوظائف المتاحة

= ٢٧٦٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠٠ = ٧٦٠٠٠ عاطل

المبحث الثاني

التضخم Inflation

تعد مشكلة التضخم أحدى المشاكل الاقتصادية الخطيرة، التي تعاني منها دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ويعد التضخم مصدر قلق دائم للمجتمع ولصنّاع القرار، وأحد التحديات الرئيسة للسياسات الاقتصادية في الدولة، مما يستلزم معرفة أسبابه بهدف وضع آليات علميّة للسيطرة عليه، من أجل المحافظة على مستوى حياة كريمة للإنسان وتحقيق الأمن والسلام المجتمعي.

أولاً: تعريف التضخم وحساب معدله

١ ـ تعريف التضخم

تعددت تعاريف التضخم واختلفت فكان من أشهرها هو:

نقود كثيرة (عرض كبير من النقود) تطارد سلعاً قليلة. أو هي الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار الناجمة عن الزيادة في عرض النقود بمعدل أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج السلعي والخدمات .

وهنا يجب ملاحظة أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ارتفاعاً مستمراً في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولمدة زمنية طويلة، ويؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد. وعليه يكون الاقتصاد في حالة تضخم عندما يكون هناك ارتفاع في الأسعار، ليس في سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، وإنما في المستوى العام للأسعار الذي عادة ما يعبر عنه من خلال الرقم القياسي للأسعار أو لتكاليف المعيشة.

٢ ـ حساب معدل التضخم ؟

يحسب معدّل التضخم في أي سنة طبقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدّل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة} - \text{الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها}} \times 100$$

ولكن كيف يمكننا الحصول على الأرقام القياسية للأسعار؟

كما مر علينا في الفصل الأول فأن الرقم القياسي للأسعار يُعرّف بأنه الأداة الإحصائية التي تُستخدم لقياس التغير النسبي في الأسعار من مدة زمنية لأخرى، ويمكننا حساب الرقم القياسي بإحدى الطريقتين الآتيتين:

الطريقة الأولى: الرقم القياسي البسيط:

لمعرفة كيفية حساب الرقم القياسي للأسعار وفق هذه الطريقة نسوق المثال الآتي:

مثال تطبيقي

بافتراض وجود مجتمع بسيط ينتج ثلاث أصناف من السلع فقط، بحيث كانت أسعار تلك السلع في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما هو موضح في الجدول الآتي:

نوع السلعة	أسعار عام ٢٠١٤ (دينار)	أسعار عام ٢٠١٥ (دينار)
المواد الغذائية	٠,٤	٠,٨
الملابس	٢	٢,٥
الخدمات	١,٥	٢,١

المطلوب:

حساب الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار موضحاً معدل التضخم في اقتصاد هذا المجتمع؟

الحـل:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع الاسعار في سنة المقارنة}}{\text{مجموع الاسعار في سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

الرقم القياسي البسيط = $\frac{٢,١ + ٢,٥ + ٠,٨}{١,٥ + ٢ + ٠,٤} \times ١٠٠$

= ١٣٨,٥

معدل التضخم = الرقم القياسي للأسعار- ١٠٠

= ١٣٨,٥ -١٠٠= ٣٨,٥ ٪

الطريقة الثانية: الرقم القياسي المرجح:

على الرغم من سهولة الوصول إلى الرقم القياسي بالطريقة البسيطة، إلا أن المأخذ عليه هو أعطائه الأهمية نفسها لكافة أصناف السلع، ولكن في الواقع أن السلع تختلف عن بعضها البعض في الأهمية، إذ أن المواد الغذائية لها ضرورة أكبر في الحياة اليومية من الملابس، على سبيل المثال، ولمعالجة هذه المشكلة نقوم بإعطاء أوزان لكل صنف من السلع يتناسب مع أهميتها، فإذا أعطينا المواد الغذائية أهمية نسبية مقدارها (٤٥ ٪)، والملابس أهمية نسبية مقدارها (٣٠ ٪)، والخدمات أهمية نسبية مقدارها (٢٥ ٪) بحيث يكون المجموع (١٠٠ ٪)، فأن الرقم القياسي المرجح سيكون وفقاً لنفس المثال السابق كالآتي:

نوع السلعة	أسعار عام ٢٠١٤ (دينار)	أسعار عام ٢٠١٥ (دينار)	الأوزان	ترجيح عام ٢٠١٤	ترجيح عام ٢٠١٥
المواد الغذائية	٠,٤	٠,٨	٤٥	١٨	٣٦
الملابس	٢	٢,٥	٣٠	٦٠	٧٥
الخدمات	١,٥	٢,١	٢٥	٣٧,٥	٥٢,٥
الرقم القياسي العام			١٠٠	١١٥,٥	١٦٣,٥

ترجيح عام ٢٠١٤ = الأسعار في عام ٢٠١٤ × الأوزان

ترجيح عام ٢٠١٥ = الأسعار في عام ٢٠١٥ × الأوزان

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{ترجيح عام ٢٠١٥}}{\text{ترجيح عام ٢٠١٤}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{١٦٣,٥}{١١٥,٥} \times ١٠٠ = ١٤١,٥$$

معدل التضخم = ١٤١,٥ ـ ١٠٠ = ٤١,٥ ٪

تمرين تطبيقي

زودك مدرس مادة الاقتصاد بالأرقام القياسية للأسعار في الاقتصاد العراقي للسنوات (٢٠٠٩ـ٢٠١٤) وكما مبين في جدول الآتي، أحسب معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

السنة	الرقم القياسي للأسعار
٢٠٠٩	١٠٠
٢٠١٠	١١٠
٢٠١١	١٢٥
٢٠١٢	١٤٠
٢٠١٣	١٥٠
٢٠١٤	١٧٥

حل التمرين

السنة	الرقم القياسي للأسعار	حساب معدل التضخم: (السنة الحالية - السنة السابقة) ÷ السنة السابقة X ١٠٠	معدل التضخم
٢٠٠٩	١٠٠	لا يحسب هنا لأننا بحاجة إلى الرقم القياسي للأسعار في سنة ٢٠٠٨	-------
٢٠١٠	١١٠	(١١٠ـ ١٠٠) ÷ ١٠٠ X ١٠٠	١٠ ٪
٢٠١١	١٢٥	(١٢٥ـ ١١٠) ÷ ١١٠ X ١٠٠	١٣,٦ ٪
٢٠١٢	١٤٠	(١٤٠ـ ١٢٥) ÷ ١٢٥ X ١٠٠	١٢ ٪
٢٠١٣	١٥٠	(١٥٠ـ ١٤٠) ÷ ١٤٠ X ١٠٠	٧,١ ٪
٢٠١٤	١٧٥	(١٧٥ـ ١٥٠) ÷ ١٥٠ X ١٠٠	١٦,٧٪

ثانياً:أنواع التضخم

أـ التضخم المفتوح (Open Inflation): ويتمثل في التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل من السلطات، أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب من دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات.

بـ التضخم المكبوت (Repressed Inflation): نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة للسيطرة على رفع الأسعار، مثل التسعير الإجباري ونظام البطاقة التموينية.

جـ التضخم الجامح (Hyper Inflation): هو الزيادة الكبيرة في الأسعار التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة في الأجور، هذا النوع من التضخم يفضي إلى ما يسمى (الدورة الخبيثة للتضخم)، ويعد من أصعب أنواع التضخم لصعوبة السيطرة عليه.

دـ التضخم الزاحف (Creeping Inflation): وهو تضخم تدريجي بطيء

ومعتدل ومصاحب لمعدل مقبول للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره وتراكم آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

هـ- التضخم المستورد (Imported Inflation) : هذا النوع من التضخم يأتي من خلال الاستيرادات، وعادةً ما يحدث هذا النوع من التضخم في الدول التي تعتمد على استيراد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات على الخارج.

ثالثاً: آثار التضخم ومعالجته

١- **آثار التضخم:** يترك التضخم أثار كبيرة قد تطول أو تقصر تبعاً للإجراءات المعتمدة للحد منه أو معالجته، لما له من أثار وانعكاسات تطول جميع مفاصل الدولة والمجتمع، حتى أن الدول المتقدمة اقتصادياً تولي التضخم اهتماماً أكبر مقارنة بكل المشكلات الأخرى مثل البطالة، الفقر، لاعتبارات عدة منها الآتي:

أ- تأثير التضخم على القدرة التنافسية لتجارة البلد الخارجية أي ضعف تنافسية السلع المصدرة مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، يصاحبه ارتفاع قيمة الاستيرادات.

ب- يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكاليف المعيشة مما يؤدي إلى ضعف الادخارات المحلية للبلد.

جـ- يساهم التضخم بسوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى إفقار الفقراء وإغناء الأغنياء، وهذا ما يخلق تباين طبقي واضح في المجتمع.

د- يشكل التضخم مشكلة كبيرة في المعاملات المالية وبخاصة الديون، ففي ظل التضخم يصبح الإيفاء بالديون أقل كلفة، لأن النقود تفقد جزءاً من قيمتها.

٢- معالجة التضخم :

تعمل مختلف البلدان في العالم على اعتماد سياسات اقتصادية تتمثل بالسياستين المالية والنقدية لكبح جماح التضخم أو معالجته. والتي تتمثل بالآتي:

أ- اعتماد سياسة نقدية تتسم بالصرامة والتقييد لعرض النقد مما يجعل كتلة النقود المتداولة محددة.

ب- اعتماد سياسة مالية متشددة تتمثل بزيادة حجم الضرائب على الدخول المرتفعة من جهة، وخفض الأنفاق الحكومي من غير الموجه إلى الخدمات العامة.

ج- بيع السندات الحكومية إلى الأفراد والمؤسسات من أجل سحب السيولة النقدية، لغرض خفض الطلب الكلي في الاقتصاد.

د- اعتماد سياسات اقتصادية تساهم بزيادة الإنتاج والعرض السلعي والخدمات وتقلل من الاستهلاك الترفي.

المبحث الثالث

دورات الأعمال Business cycle

يشير التأريخ الاقتصادي بأن تطور النشاط الاقتصادي لم يكن على وتيرة واحدة، إذ ينتقل من الازدهار إلى الانكماش عبر ما يسمى بدورات الأعمال أو (الدورات الاقتصادية)، التي تعد صفة ملازمة للاقتصادات الرأسمالية، وهي عبارة عن تغير دوري في المؤشرات الاقتصادية صعوداً وهبوطاً.

إن أغلب اقتصاديي القرن التاسع عشر كانوا ينطلقون من تعريفهم لدورات الأعمال من منطلق التغيرات في مستويات الأسعار وليس في الإنتاج، والأمر الذي جعل الاهتمام بموضوع الدورات يتزايد هو تكرار تلك الدورات بصورة كبيرة، إذ لا يمر عقد من الزمن من دون أن تتعرض الاقتصادات الرأسمالية إلى الدورة الاقتصادية، لهذا تفاوتت التفسيرات لدورات الأعمال بدءاً بالتفسيرات المناخية ومروراً بالتفسيرات النقدية والمالية والصدمات.

أولاً:تعريف دورات الإعمال

اختلفت أسباب ظهور دورات الأعمال، مما فرض على الاقتصاديين إيراد تعريفات متناسبة مع هذه الأسباب وطبيعة تفسيراتهم، أهمها الآتي:

هي تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، يترتب عليها حدوث اختلال ما بين الإنتاج والاستهلاك، وهذه التقلبات تميل إلى التكرار بشكل شبه منتظم بين حين وآخر.

ثانياً:مراحل دورة الإعمال

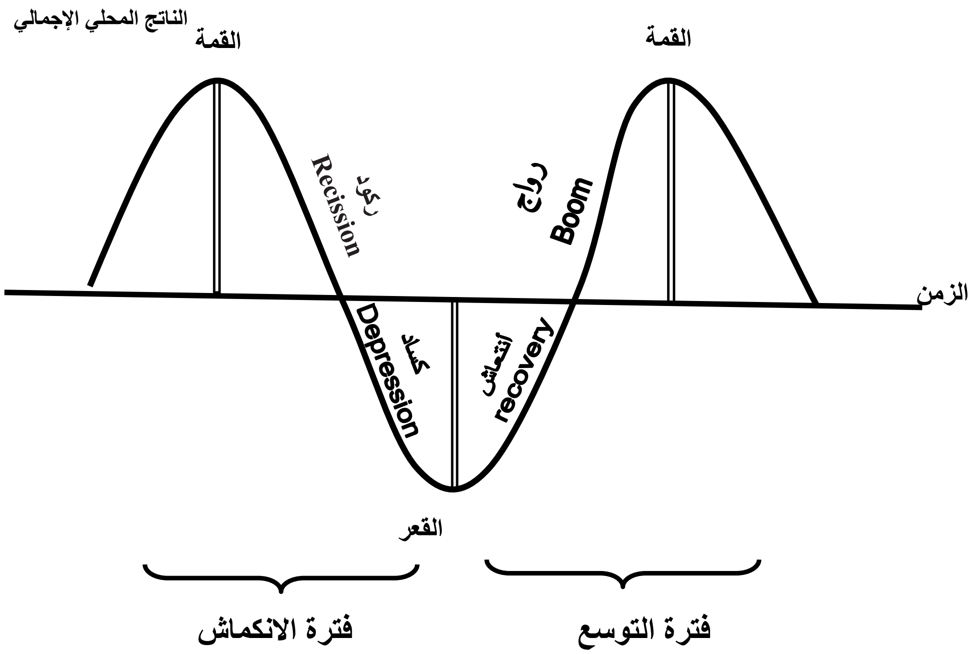
تتكون دورة الأعمال الواحدة من أربع مراحل تتعاقب الواحدة بعد الأخرى بانتظام، وتبدأ الدورة من ركود وتنتهي بركود على النحو الآتي: الركود **Recession** ثم الكساد **Depression** ثم الانتعاش **Recovery** وبعده الرواج **Boom**.

ويمكن تقسيم الدورة إلى مدتين كما في الشكل ـ ٥:

١ـ المدة الأولى: التوسع Period of Expansion وتضم مرحلتين هما الانتعاش والرواج.

٢ـ المدة الثانية: الانكماش Period of Contraction وتضم مرحلتين هما الركود والكساد.

على أن قمة الدورة تدعى (القمة) peak وتأتي في نقطة التحول Turning Point في مرحلة الرواج، أما قعر الدورة وتسمى (القعر) Trough فتأتي في نقطة التحول في مرحلة الكساد، **وكما في الشكل البياني التالي:**



(شكل ـ ٥) المراحل التي تمر بها دورة أعمال واحدة

١ـ مرحلة الركود Recession

في هذه المرحلة فأن الكثير من المنتجات لا تجد لها طلباً (العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي)، مما يؤدي إلى تراكم السلع في الأسواق، وهنا تبدأ ثقة المستهلكين وأصحاب الأعمال تتزعزع بالاقتصاد، فتبدأ الأسعار بالانخفاض

بوتائر سريعة وتنخفض أرباح الشركات، وتبدأ العديد من الشركات بإعلان إفلاسها، وهو ما يفاقم حالة البطالة في الاقتصاد وتنخفض مستويات الدخول وجميع ذلك يؤثر في قلة الطلب على السلع والخدمات.

٢- مرحلة الكساد Depression

وهي أصعب مرحلة من مراحل دورة الأعمال، ويكون فيها (قعر) الدورة، وتتميز بوصول نسب البطالة إلى حدها الأقصى وانخفاض الطلب الاستهلاكي، وتراجع أرباح المشروعات أو تكبدها للخسائر، وتعد هذه المرحلة مرحلة زيادة كبيرة في المعروض السلعي أكثر كثيراً من الطلب الكلي، وبذلك تصل ثقة المستهلك بالاقتصاد إلى أدنى مستوى لها.

٣- مرحلة الانتعاش Recovery

في هذه المرحلة يبدأ الاقتصاد بالنمو البطيء، نتيجة انخفاض سعر الفائدة وتضاؤل المخزون السلعي، وتزايد الاستثمارات، والنتيجة هي زيادة حجم التشغيل (الاستخدام) ببطء وانخفاض مستوى البطالة، وحصول زيادة في الإنتاج، وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.

٤- مرحلة الرواج Boom

يتوسع النشاط الاقتصادي في هذه المرحلة نتيجة توسع المشروعات القائمة وإقامة مشروعات جديدة ويزداد الطلب على المواد الأولية وترتفع أثمانها، فضلاً عن توسع حركة الاقتراض من المصارف وترتفع بذلك أسعار الفائدة، ويصل الاقتصاد إلى مستويات التشغيل الكامل مما يؤدي إلى زيادة ربحية الشركات.

الأنشطة

١ـ كما هو معروف أن الانفتاح على العالم الخارجي من قبل الدول النامية يحمل الكثير من المزايا الايجابية من أهمها الحصول على التكنولوجيا المتطورة، ولكن من الممكن أن تشكل هذه الميزة أثراً سلبياً على هذه الدول، برأيك ما هو هذا الأثر؟ وكيف يمكن التغلب عليه؟

٢ـ استمع والدك إلى تقرير عبر أحدى المحطات الفضائية حول ظاهرة البطالة في أحدى الدول، يذكر التقرير أن معدل البطالة فيها بلغ (١٠٪)، علماً أن قوة العمل الكلية في هذه الدولة المذكورة بلغت (٥٠٠٠٠) شخص، وطلب منك والدك توضيح ذلك، باعتبارك درست موضوع البطالة، كيف ستجيبه ؟

٣ـ يعد التضخم من الظواهر المؤذية للاقتصاد، وباعتبارك درست هذه الظاهرة، أكتب مقالاً يتضمن أهم السياسات الاقتصادية التي من الممكن استخدامها لمعالجته؟

٤ـ أصبحت دورات الإعمال من الظواهر الشائعة في الاقتصاد العالمي، بإمكانك كتابة موضوع عن دورات الإعمال مركزاً فيه عن معنى (قعر) الدورة و(قمتها)، مع رسم بياني يوضح المصطلحين المذكورين؟

٥ـ تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، بين بعض من الاثار التي تتركها هذه المشكلة على قطاع الشباب؟.

أسئلة للمراجعة

س١: صحح العبارات الآتية:

أ- لا تعد البطالة مشكلة بالنسبة للاقتصادات المختلفة (المتقدمة والنامية).

ب- دورات الإعمال تعد دورات غير منتظمة وغير متكررة.

ت- التضخم نقود قليلة تطارد سلعاً كثيرة.

ث- البطالة المقنعة هي التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين أقل من الحاجة الفعلية للعمل.

س٢: وضح مراحل دورة الإعمال مع الرسم؟.

س٣: عدد أنواع التضخم واشرح واحداً منها.

س٤: ما هو رأيك بالقول أن التضخم في البلدان النامية هو نتيجة ضعف الانتاج؟.

الفصل الرابع

النقود والمصارف والمالية العامة

Money, Banks and Public Finance

بعد دراستك لهذا الفصل يكون بأستطاعتك:

١- معرفة المفاهيم الواردة في الفصل ومنها (النقود، المصارف، المالية العامة).

٢- فهم وظائف النقود ومراحل تطورها.

٣- إدراك اهداف المصارف العامة.

٤- الاطلاع على أنواع المصارف العامة.

٥- فهم مفهوم الموازنة العامة.

٦- تمييز مبادئ الموازنة العامة.

٧- إدراك أهمية الإيرادات العامة للمؤسسات الاقتصادية.



المبحث الأول

النقودMoney

مما لاشك فيه أن النقود تمثل أهم الاختراعات البشرية، فلولاها لما أمكن تحقيق هذا التقدم الهائل في عمليات المتاجرة المحلية والدولية، وبالتالي السماح بالتطور الصناعي الهائل في مناطق الإنتاج للسلع والخدمات، ونقلها إلى مناطق الاستهلاك عن طريق مبادلتها بالنقود، ولو نظرنا إلى حياتنا اليوم، لوجدنا بأن النقود تؤدي دوراً أساسياً في كل زوايا الحياة وكل عملياتنا اليومية، فلو أردنا الحصول على سلعة أو منتوج معين، فإننا يجب أن ندفع قيمته على شكل نقود، ولو أردنا الحصول على خدمة معينة كالنقل أو الرعاية الصحية أو الترفيه، فإننا أيضاً سندفع قيمتها عن طريق النقود، وعليه فقد أصبحت النقود وسيلة التبادل الأساسية في المجتمعات المختلفة، وبدونها فأن الحياة ستكون شبة معطلة.

أولاً: تعريف النقود وخصائصها

١- تعريف النقود

تختلف وجهات النظر الاقتصادية بخصوص مفهوم النقود من مدرسة إلى أخرى، ولكن على العموم يمكن تعريف النقود بأنها:

الشيء الذي يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم مقياساً للقيمة ومستودعاً لها

٢- خصائص النقود

أ- القبول العام من الجمهور باعتبارها أداة لتبادل السلع والخدمات في السوق.

ب- قدرتها على ترجمة قيمة السلع والخدمات إلى قيمة نقدية.

جـ- سهولة خزنها وإعادة استخدامها لاحقاً.

د- تميزها بسهولة الحمل وعدم القابلية للتلف بسهولة، فضلاً عن قابلية تجزئتها ومبادلتها.

ثانياً: وظائف النقود

هناك عدد من الوظائف الأساسية للنقود التي تتمثل بما يلي:

١ـ وسيلة للتبادل:

أي أن النقود تستخدم أساساً لإجراء المبادلات التجارية المختلفة، فيتم تسديد قيمة السلع التي نشتريها والخدمات التي نحصل عليها بواسطة النقود.

٢ـ مقياس للقيمة:

يمكن استخدام النقود كمقياس مقبول للقيمة من خلال معرفة الأسعار النسبية لكل سلعة أو خدمة عن طريق مقارنتها بقيمة النقود التي تمثل سعرها أي أن النقود ستمثل وحدة الحساب السهلة والواضحة لقياس قيمة السلع والخدمات المختلفة.

٣ـ مخزن للقيمة:

ينظر البعض للنقود باعتبارها مخزناً للقيمة والثروة، أي أنه يمكن الاحتفاظ بالنقود وخزنها الآن لغرض استخدامها في المستقبل للحصول على السلع والخدمات المطلوبة.

ثالثاً: مراحل تطور النقود:

لم تظهر النقود بصورتها الحالية بصورة مفاجئة أو على شكل دفعة واحدة، وإنما تطورت على مراحل عبر التاريخ لتصل إلى ما وصلت إليه على شكلها الحالي، ويمكن تقسيم مراحل تطور النقود إلى خمس مراحل أساسية كما يلي:

١ـ مرحلة المقايضة

قبل أن يخترع الإنسان النقود كانت عملية الحصول على السلع (الغذائية والحيوانية على الخصوص)، تتم بطريقة المقايضة والتي تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى، إذ يتم مبادلة القمح مثلاً بوزن معين بالمواشي والألبسة أو تقديمه كأجور للعمل.

٢- مرحلة النقود السلعية

مع تطور النظام الاقتصادي وتوسعه وازدياد الحاجة إلى السلع المنتجة والمواد من مجتمعات أخرى، ونتيجة تعثر نظام المقايضة ظهرت إلى الوجود ما يمكن أن يطلق عليها بالنقود السلعية، وهي مجموعة من السلع ذات الاستخدام العام والمفيد لكل قطاعات المجتمع، بحيث يمكن استخدامها كوسيلة لمبادلة كل أنواع السلع والخدمات الأخرى، فأصبح الصوف والقمح وبعض المعادن تستخدم بشكل واسع، بعدّها السلع الأكثر رواجاً في المجتمعات الزراعية.

٣- مرحلة المعادن النفيسة

رافقت استخدام السلع كوسيط للتبادل العديد من المشاكل من بينها عجزها عن مسايرة تطور الحياة البشرية التي تعددت مجتمعاتها، وكانت كلها في حاجة إلى سلعة معينة تلقى قبولاً عاماً، لاستخدامها كوسيط في تسهيل عملية المبادلة، فقد اهتدى الإنسان إلى المعادن النفيسة من ذهب وفضة ونحاس، التي أصبح استخدامها كوسيط للتبادل يحظى بالقبول، وانتشر التعامل بها حقبةً من الزمن في شكل سبائك وقطع مسكوكة، وكان التعامل يتم على أساس الوزن، إذ يتم شراء السلع المختلفة بأوزان مختلفة من كل معدن، تبعاً لقيمة ذلك المعدن وندرته، إلا أن هذه النقود عانت أيضاً من بعض العيوب، مثل ندرة المعادن وإمكانية غش نوعيتها واختلاف أوزانها.

٤- مرحلة النقود المعدنية المسكوكة

نظراً للتطور الكبير الذي شهدته المجتمعات وظهور السلطات العامة، فقد بدأت تدخل هذه السلطات في عمليات البيع والشراء ودفع النقود، ومن أجل الحفاظ على سلامة المجتمعات والقضاء على عمليات الغش والتلاعب، لجأت هذه السلطات إلى عملية سك المعادن بأوزان محددة ونوعيات محددة وختمها بأختام خاصة لضمان استخدامها بصورة آمنه من قبل الجميع، وبذلك ظهرت النقود المعدنية المسكوكة من ذهب وفضة ونحاس، بطريقة قابلة للعد والتبادل بصورة أفضل، لقابليتها على الحمل والحفظ والخزن بسهولة.

٥ـ النقود الورقية

استمرت النقود المعدنية المسكوكة فترة طويلة من الزمن باعتبارها الوسيلة الأفضل للتبادل والقيام بالعمليات التجارية الضخمة، إلا أنه ومع التوسع الكبير في عمليات الإنتاج والمتاجرة وظهور الصفقات التجارية الكبيرة والتجارة الدولية وللحاجة الكبيرة إلى حجم أكبر من النقود المعدنية النادرة فقد لجأ بعض التجار إلى إصدار صكوك الدين المضمونة بالمعادن النفيسة، وذلك من خلال قيام بعض التجار الكبار بإقراض المحتاجين إلى نقود وكتابة صكوك ضمان تثبت قيمة الدين وتاريخ إعادته ومعلومات أخرى ولتوسع هذه العمليات أصبح بالإمكان التداول ببعض أنواع هذه الصكوك المضمونة من قبل التجار حيث يتحول الدين من طرف إلى طرف أخر من خلال هذه الصكوك التي مثلت الصورة الأولى للنقود الورقية المعروفة حالياً، وبمرور الوقت ومع تطور الدول والمجتمعات بدأت عمليات الإصدار النقدي الواسع للنقود الورقية، التي تمثل صكوكاً واسعة الانتشار مضمونه من قبل الحكومات، وتمثل قيمتها قيمة محددة من الذهب عادة وهي النقود المتعارف عليها حالياً.

يولد جميع الناس احراراً متساوين في الكرامة
والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميرا وعليهم ان
يعامل بعضهم بعضاً بروح الأخاء
الأعلان العالمي لحقوق الانسان المادة(١)

المبحث الثاني

المصارف Banks

تمثل المصارف أحد أهم المؤسسات المالية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تجميع المدخرات وإعادة توزيعها وتوظيفها بكفاءة وفاعلية في مشاريع إنتاجية واستهلاكية مختلفة، مما يزيد من فرص التوظيف الكفء للأموال وزيادة مستويات التشغيل بصورة عامة، وقد شهدت هذه المؤسسات تطوراً كبيراً في عملها وأنواعها، إذ أصبحت سمة تميز المجتمعات المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً، لهذا لابد من توضيح مفهوم المصارف وأبرز وظائفها وأهدافها وأنواعها ونشاطاتها.

أولاً: مفهوم المصارف ونشأتها

التعريف:

مؤسسة تتوسط ما بين الإفراد والمؤسسات، تقوم بتجميع الادخارات النقدية الفائضة عن الحاجة مقابل عائد سنوي محدد (الفائدة)، لتقوم لاحقاً بإقراضها إلى الأفراد أو الشركات بسعر فائدة أعلى.

وبذلك فأن المصارف تمثل مؤسسات وسيطة بين من يملك أموالاً زائدة عن حاجاته، وبين من يحتاج إلى أموال لتغطية حاجاته المختلفة، وهي تقوم بذلك مقابل الحصول على عمولات محددة، والمتمثلة بالفرق بين الفائدة الممنوحة، والعائد المعطى من قبل الحاصل على المال.

لقد نشأت المصارف في بداية الأمر بشكل بسيط جداً، من خلال عمل المرابين الذين كانوا يقرضون الأموال لمن يحتاج لقاء أرباح معينة، ونتيجة للحاجة إلى أموال أكبر بدأوا بقبول الإيداعات من التجار، الذين يمتلكون أموالاً فائضة لقاء منحهم فوائداً محددة، وذلك في نهاية القرون الوسطى تقريباً، وفي ايطاليا على وجه الخصوص، ومنذ ذلك التاريخ مرت المصارف بتطورات هائلة لتصل إلى ما هي عليه الآن، من مؤسسات مالية ضخمة تصل موجوداتها إلى مليارات الدولارات.

ثانياً: أهداف المصارف

تعمل المصارف على تحقيق أهداف متعددة أبرزها الآتي:

١- الأهداف العامة:

وهي الأهداف التي يسعى الى تحقيقها الجهاز المصرفي في الدولة، باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في كل بلد، والذي يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وزيادة فرص التوظيف الكفء للأموال، وزيادة فرص العمل من خلال ذلك.

٢- تعظيم الإرباح:

وهو الهدف الأساسي لمنظمات الأعمال، إذ تعمل على تعظيم مستويات الإرباح ما أمكن، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق.

٣- الاحتفاظ بالسيولة:

وتعني السيولة قدرة المصرف على الاستمرار بالإيفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين والأطراف المختلفة في الوقت المحدد، إذ يحتفظ المصرف بمستويات من السيولة يحددها البنك المركزي كان تكون (٧٠ ٪) من الوديعة، وهذه تتغير تبعاً للسياسات الاقتصادية المعتمدة، فإذا كانت الوجهة الاقتصادية توسعية فأن البنك يخفض حجم الاحتياطي القانوني وهذا يعطي مرونة للمصارف بالتمتع بحجم سيولة أكثر، وعلى العكس إذا كانت السياسات ذات طابع انكماشي فأن الاحتياطي القانوني سيتم رفعه إلى مستويات أعلى، مما يقلل من مرونة المصارف.

٤- الأمان:

ونعني به ضمان الحفاظ على أموال المودعين، والتي تقدم على شكل قروض لأصحاب المشاريع، والتأكد من أمكانية سدادها وعدم الاستثمار في مشاريع ذات مستويات مخاطرة مرتفعة، وكما هو الحال مع السيولة فأن الأمان يعد قيداً على المصرف أكثر من كونه هدفاً بحد ذاته.

وعليه يحاول المصرف تحقيق التوازن المطلوب بين المتطلبات التي يفرضها النظام المصرفي المعمول به في البلد والذي يشرف عليه ويراقبه البنك المركزي، وبين متطلبات الصيرفة الخاصة التي تتضمن تقديم الخدمات المالية مقابل عائد.

ثالثا: وظائف المصارف

تقوم المصارف بمجموعة من النشاطات المالية لغرض تحقيق أهدافها، والتي يمكن توضيحها بالآتي:

١ـ قبول الودائع:

أن النشاط الأساس الذي يميز المؤسسات المصرفية عن غيرها، هو قبول الودائع من الجمهور، **والوديعة:** هي **(المبلغ المصرح به في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين).**

٢ـ منح القروض:

يمثل منح القروض النشاط الأساس للمصرف، من ناحية تقديم الأموال لمن يحتاج إليها، والقرض هو (مبلغ من المال يمنح من قبل المصرف للأفراد والمؤسسات لتمويل نشاط اقتصادي أو استهلاكي محدد، ولمدة زمنية محددة مقابل فائدة محددة، على أن يلتزم المقترض بسداد كافة مبلغ القرض مع الفائدة بالتواريخ المحددة لها). وتنقسم القروض حسب مدتها الزمنية إلى:

أـ قروض قصيرة الأجل: وأمدها سنة فأقل وتكون أسعار الفائدة عليها منخفضة.

بـ قروض متوسطة الأجل: وأمدها خمسة سنوات وفائدتها متوسطة

جـ قروض طويلة الأجل: وهي القروض التي يتطلب سدادها مدة زمنية أكثر من خمسة سنوات، وعادة ما تكون أسعار الفائدة عليها مرتفعة.

٣ـ الاستثمار:

تلجأ المصارف إلى الاستثمار لتوظيف السيولة الفائضة لديها، وفي أغلب الأحيان يتم الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في الأسواق المالية، إذ يمكن بيعها بسرعة وسهولة لتلبية حاجات السيولة لنشاطاته المختلفة، على أن لا يتم الاستثمار في مشاريع ذات مستويات مخاطرة مرتفعة (احتمال تحقق الخسائر).

٤ـ الخدمات المالية:

تقدم المصارف مجموعة من الخدمات المالية لزبائنها، مقابل الحصول على

عمولات قليلة نسبياً، لغرض جذب الزبائن والحفاظ عليهم ومن أهمها:

أ- فتح الاعتمادات المستندية لأغراض التجارة.وهي المستندات المطلوبة لتغطية استيراد البضائع والسلع من الخارج أو تصديرها، وتمثل متطلبات قانونية وإجرائية تشترطها حكومة بلد التصدير أو بلد الاستيراد أو بلد العبور.

ب- منح خطابات الضمان، وهو تعهد من جانب البنك لصالح المستفيد، يتم بموجبه ضمان سداد المستحقات من دون أي تأخير عند استلام طلب السداد المتوافق عليه بين جهة التصدير وجهة التوريد.

جـ- إدارة مدفوعات الزبائن مثل تسديد قوائم الأجور والفواتير المختلفة.

د- الوديعة: هي مبالغ مالية يضعها الفرد او الشركة لدى المصرف (لمدة مثل سنة او جاري يحق له سحبه متى شاء من اجل الحصول على عائد (فائدة) نظير تخليه عن المال لحساب المصرف، الذي بدوره يقوم باقراضه الى المقترضين (افراد او الشركات).

رابعاً: أنواع المصارف

على الرغم من أن معظم المصارف تقوم بنفس النشاطات ولديها الأهداف نفسها تقريباً،إلا أن هناك العديد من أنواع المصارف، التي تتباين نشاطاتها لأسباب متعددة، ومن أهم أنواع المصارف الآتي:

١- البنوك المركزية:

وهي البنوك المسؤولة عن عملية الإصدار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان وإدارة السياسة النقدية للدولة. ويسمى البنك المركزي ببنك البنوك أو بنك الحكومة، وهو أعلى سلطة نقدية في الدولة، وهو المسؤول الوحيد عن عملية إصدار النقود، ويمثل الملجأ الأخير للمصارف في الدولة للحصول على السيولة عند الحاجة، إن البنك المركزي يمثل قمة الهرم في الجهاز المصرفي لأي دولة، وذلك للوظائف الأساسية والهامة التي يقوم بها، والتي يمكن توضيحها بالآتي:

أ- إصدار العملات:

البنك المركزي وفقاً للقانون هو المسؤول الوحيد عن إصدار العملات بفئاتها المختلفة، وهو الذي يحدد حجم هذا الإصدار تبعاً لمحددات الاقتصاد الوطني وحاجة البلد ومتطلبات التنمية.

ب- بنك الحكومة:

يعتبر البنك المركزي بنكاً للحكومة فهو يحتفظ بحساباتها المالية وإدارة الدين العام، كما يمكن للبنك المركزي أن يقبل الودائع الحكومية ويصرف صكوكها، وإن يقدم لها القروض قصيرة الأجل وغيرها من النشاطات النقدية الحكومية.

جـ- بنك البنوك:

يمثل البنك المركزي بنكاً للبنوك كونه المسؤول عن الآتي:

- تحديد الاحتياطي القانوني والاحتفاظ به: يفرض البنك المركزي على المصارف المختلفة الاحتفاظ بنسبة من الودائع على شكل احتياطي قانوني غير قابل للاستخدام من قبل المصرف، ويتم الاحتفاظ به لدى البنك المركزي لمواجهة حالات السحب من الودائع، ويقوم البنك المركزي بتحديد هذه النسبة التي تختلف من بلد لآخر، حسب الظروف الاقتصادية والسياسية لكل بلد.
- إن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للمصارف للحصول على السيولة: قد تواجه المصارف في بعض الأحيان مشاكل تتعلق بسيولتها المالية لوقت محدد، أي عدم قدرتها على الوفاء بسد متطلبات عمليات السحب الواسعة، والتي غالباً ما تحدث في أوقات تردي الظروف الاقتصادية أو الأزمات، لذلك تلجأ المصارف إلى البنك المركزي للاقتراض من الاحتياطي القانوني أو من أموال البنك، لمدة محددة لتغطية متطلباتها، ثم تقوم بإعادتها إلى البنك المركزي. وعليه فأن البنك المركزي هو الضامن النهائي لأموال المودعين.

٢- المصارف التجارية:

وهي المصارف التي تركز على منح القروض قصيرة الأجل عادة لأغراض التعاملات التجارية (الاستيراد والتصدير)، وهذه العمليات بطبيعتها لا تحتاج إلى

مدة زمنية طويلة، وإنما غالباً ما تتم خلال فترة أسابيع أو أشهر، وتعد المصارف التجارية المصارف الأكثر انتشاراً في العالم، بسبب توسع النشاط التجاري في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي الكبير.

٣- المصارف المتخصصة:

وهي مجموعة كبيرة من المصارف التي تركز على قطاع معين أو نشاط معين، وتعمل لأغراض تشجيع التنمية الاقتصادية في الدول النامية والناشئة، ومن الأمثلة على ذلك المصارف الزراعية والمصارف الصناعية والمصارف العقارية، حيث تعمل كل مجموعة على تمويل القطاع المحدد وتحصر نشاطاتها ضمن هذا القطاع.

٤- المصارف الشاملة:

نظراً للتطورات الكبيرة في عمل المصارف لجأت أغلبها إلى ممارسة ما أصبح يطلق علية بنشاطات الصيرفة الشاملة، وهي مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية، التي تقدمها المصارف لكل أنواع الزبائن وبمختلف الأوقات، فكل ما يريده أو يتوقعه الزبون سيحصل عليه ولكن مقابل عمولة معينة.

٥- المصارف الإسلامية:

وهي المصارف التي لا تتعامل بالفائدة باعتبارها ربا محرم وفقاً للشريعة الإسلامية، وتحصر كل تعاملاتها ضمن الإطار الشرعي الإسلامي الذي يقوم على مبدأ (الغنم بالغرم)، أي أن كل ربح قد يقابل بخسارة ولا وجود لأرباح مضمونة بنسبة معينة من رأس المال.

٦- المصارف الالكترونية:

نظراً للتطور الهائل في تقنيات الاتصالات والانترنيت، فقد عملت أغلب المصارف على تقديم خدماتها عبر شبكات الاتصالات الدولية، وبصورة متزايدة من تقديم الطلبات الخاصة بالقروض مثلاً، والاطلاع على حسابات الزبائن إلى الدفع الإلكتروني، إذ أصبح من السهل الآن السحب من رصيد الودائع أو صرف القروض عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني المتعددة ومن كل أنحاء العالم.

المبحث الثالث

المالية العامة Public Finance

أولاً: مفهوم المالية العامة:

يمكن تعريف المالية العامة بأنها:

(العلم الذي يدرس النشاطات المالية الحكومية المتعلقة بتحديد حجم الأموال المطلوب إنفاقها لإشباع الحاجات العامة، وكيفية الحصول عليها وأنفاقها بكفاءة وفاعلية).

وعلية فأن المالية العامة تتعلق بالآتي:

١ـ النشاطات المالية الحكومية:

وتتمثل بعمليات تحصيل الأموال من مصادرها المختلفة وإعادة إنفاقها في المجالات المخصصة لها.

٢ـ الحاجات العامة:

هي الحاجات المتعلقة بالمجتمع ككل وليس بفرد واحد أو مجموعة صغيرة فقط من الأفراد، من مثل (الحاجات الأمنية والصحية والتعليمية وغيرها).

ثانياً: الموازنة العامة Public Budget

١ـ مفهوم الموازنة العامة

يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها:

تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة زمنية لاحقة، عادة ما تكون سنة واحدة، وتحتاج إلى الإقرار من الجهة المخولة في الدولة لتصبح قابلة للتنفيذ.

وتعد الموازنة العامة واحدة من أهم الوثائق الحكومية لأنها تعكس سياسات الحكومة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، ويرتبط إعداد

الموازنة بعدة مجالات علمية متخصصة كالاقتصاد والإدارة المالية والمالية العامة والتخطيط والقانون والمحاسبة، فضلاً عن المجالات السياسة، وعادة ما تصدر الموازنة بقانون خاص يسمى قانون الموازنة العامة للدولة.

٢ـ مبادئ الموازنة العامة

هناك مجموعة من المبادئ التي تم الاتفاق عليها ما بين الكتاب والباحثين، والتي يجب أن تتصف بها الموازنة العامة للدولة لكي تؤدي الغرض المطلوب منها، وسوف نستعرض هنا هذه المبادئ باختصار:

أـ سنوية الموازنة:

عادة ما يتم إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس فترة سنة واحدة، ولكن هذا لا يمنع من إمكانية إعداد الموازنة العامة لفترات أقل من سنة واحدة،أو لأكثر من سنة واحدة، كما في الخطط الخمسية والخطط طويلة الأجل.

ب- شمول الموازنة:

أي أن الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع إيرادات الحكومة ونفقاتها، فلا يتم أي صرف للحكومة خارج الموازنة العامة، ولا يتحقق أي إيراد لها إلا ويدرج ضمن الموازنة. ويتطلب ذلك الإفصاح والشفافية من قبل الأجهزة الحكومية.

جـ- شيوع الموازنة:

أي أن لا يخصص إيراد معين لخدمة معينة أو لنشاط بالذات، إذ تكون الإيرادات في جانب والمصروفات في جانب آخر.

د- وحدة الموازنة:

أي أن تكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كافة النفقات وكافة الإيرادات، وهذا لا يعني عدم إمكانية وجود موازنات متعددة ضمن الدولة الواحدة، إلا أنه يعني بالضرورة وجود موازنة واحدة تجمع كل الموازنات المتعددة أن وجدت.

هـ- شفافية الموازنة:

أي أن تتسم الموازنة بالوضوح الكافي الذي يمكن من فهم محتوياتها، سواء بالنسبة لممثلي الشعب أو للقائمين بتنفيذها أو غيرهم من المهتمين بدراستها.

و- دقة الموازنة:

أي أن تتسم تقديرات الموارد والاستخدامات بالدقة الكبيرة والواقعية في كافة المجالات.

ز- مرونة الموازنة:

أي السهولة في تنفيذها ومراعاة مواجهة كافة الاحتمالات خلال السنة المالية وإمكانية مواجهة الظروف الطارئة، من خلال السماح بمناقلة التخصيصات بين أبواب الصرف المختلفة.

حـ- توازن الموازنة:

ويعني أن الأساس هو أن تكون نفقات الحكومة مساوية تماماً لإيراداتها، إلا أنه من الصعب جداً الالتزام بهذا المبدأ، إذ أنه غالباً ما يكون هناك أما عجز في الموازنة ناتج عن زيادة النفقات على الإيرادات أو فائض ناتج عن زيادة الإيرادات على النفقات.

٣- الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العامة

يمكن توضيح الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العامة بالجدول الآتي:

المجال	الموازنة العامة	الميزانية العمومية
التحقق	أرقام تقديرية	أرقام فعلية
الفترة	لفترة مستقبلية	لفترة ماضية
الغرض	تعد لأغراض تخطيطية	تعد لأغراض رقابية

٤ـ عناصر الموازنة العامة

لكل موازنة عنصرين أساسيين هما:

أ- الإيرادات العامة

ب- النفقات العامة

والفرق بينهما هو **الفائض المالي**، والذي يتحقق عندما تكون الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة أو **العجز المالي**، والذي يتحقق في الحالة المعاكسة أي عندما تكون الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وسوف نستعرض في الفقرات اللاحقة هذين العنصرين بشيء من التفصيل.

٥ـ أهداف الموازنة

يستلزم عند أعداد الموازنة تحقيق الأهداف الآتية:

أ- **تقليل أو سد العجز في الموازنة**، أن تستهدف الموازنة خفض مستويات العجز فيها أو القضاء عليه، وعدم التفكير في أحداث عجز جديد، لأن هذا العجز أما يمول بالاقتراض الداخلي أو الخارجي.

ب- **تشجيع الصناعات المحلية وتكوين البنية الأساسية للهيكل الاقتصادي**، وهنا تركز الموازنة على إنعاش الصناعات المحلية والسعي لتقوية الهيكل الاقتصادي وتعديل الاختلال الحاصل فيه.

ت- **زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع ككل**، أن تستهدف الموازنة التوسع في الخدمات العامة لرفع رفاهية السكان.

ث- **ضبط وترشيد الإنفاق العام**، من أولويات الموازنة هو ضبط الأنفاق العام وترشيده بصورة فعلية فيما يخص الحاجات العامة للسكان.

ج- **تخفيض آثار التضخم**، أن لا تؤدي الموازنة إلى زيادة في عرض النقد يكون من نتائجها رفع معدلات التضخم في الاقتصاد.

ح- **تنمية موارد الدولة الذاتية**، وفي هذا يتم الاهتمام بتمويل المشروعات التي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتنمية الإيرادات الحكومية.

خ- **تحديد أنواع البرامج والخدمات ذات الأولوية**، يتم التركيز على المشروعات التي تخدم أكثر عدد من السكان وتتسم بالديمومة.

ثالثاً: الإيرادات العامة Public Revenue

١ـ تعريف الإيرادات العامة

كافة الأموال التي تقوم الحكومة أو أحد هيئاتها بتحصيلها من مصادرها المختلفة لأغراض تخصيصها للإنفاق العام.

٢ـ مصادر الإيرادات العامة

هناك العديد من المصادر التي يمكن للحكومة أن تحصل من خلالها على الإيرادات العامة، ويمكن تحديد أهم هذه المصادر كما يلي:

أـ عائدات ممتلكات الدولة (الدومين): هي عبارة عن عوائد الأموال المنقولة والعقارية التي تملكها الدولة ملكية عامة، وتقوم بتأجيرها إلى الأفراد والمؤسسات مثل الأراضي سواء أكانت أراضي زراعية أو غير ذلك، أو الأبنية والساحات ... الخ.

ب- عائدات الضرائب والرسوم:

هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من ضرائب مفروضة على جهات محددة، مثل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات إلى جانب الرسوم المفروضة على مجموعة من النشاطات الاقتصادية، مثل رسوم الطابع والضرائب الجمركية وغيرها، وفي بعض الدول تفرض الرسوم على استخدام الطرق السريعة والجسور الهامة أو زيارة الحدائق والمتاحف العامة وغيرها، ويكون الهدف من ذلك الرغبة في تنظيم استعمال الأفراد لها بجانب ما تشكله من مصدر للايرادات وحماية المنتجات المحلية

جـ عائدات الموارد الطبيعية والتعدين:

تتمثل بما تحصل عليه الحكومة من موارد مالية من المصادر الطبيعية ذات الملكية العامة، ومن أهمها النفط والغاز والمعادن الثمينة كالذهب والفضة والنحاس وغيرها من الموارد كالفحم الحجري، وفي العراق تأتي معظم الإيرادات العامة من أنتاج وبيع النفط، وبهذا فهو مصدر التمويل الرئيس للموازنة العامة للدولة.

٣- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

تهدف السياسة الاقتصادية إلى استخدام الإيرادات العامة لتحقيق أغراض عدة منها:

أ- غرض اجتماعي- توزيعي:

والذي يتمثل بالأخذ من دخول الأغنياء، وتوجيهها إلى مشروعات تخدم الفقراء، وهنا يتم إعادة توزيع الدخل القومي لصالح تحقيق شيء من العدالة.

ب- غرض اقتصادي:

ويهدف إلى تمويل مشروعات تخدم الاقتصاد القومي كمشروعات البنى التحتية، أو إقامة مشروعات لا يقدم القطاع الخاص على القيام بها، أما لارتفاع المخاطرة فيها أو لعدم قدرته على تمويلها.

جـ - غرض نقدي:

ويتمثل بخفض القدرة الشرائية المتاحة للأفراد، أي خفض الطلب الكلي بغية كبح التوجهات التضخمية والمحافظة على قيمة النقود.

رابعاً: النفقات العامة Public Expenditure

تعريف النفقات العامة:

هي كافة المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بأنفاقها بهدف إشباع الحاجات العامة.

١- مجالات الأنفاق العام

تختلف مجالات الأنفاق في مختلف الدول تبعاً لفلسفة النظام الاقتصادي فيها، فالبلدان التي تنتهج النموذج الرأسمالي والتي يشكل القطاع الخاص فيها القطاع الرئيس، يقوم هذا القطاع بالكثير من المشروعات على أساس الحصول على عوائد نتيجة استخدامها من مثل المدارس – المستشفيات – محطات الكهرباء - الجامعات، فيما لا يقوم بمشروعات أخرى من مثل الطرق والجسور ومشروعات الصرف الصحي وغيرها، وفي العراق وبسبب من طبيعة الاقتصاد العراقي (اقتصاد ريعي- اقتصاد يعتمد على ريع النفط) وحيد الجانب، ويعتمد على النفط

كمصدر لتمويل كل الأنشطة الحياتية للمجتمع، فأن أغلب المشروعات تقوم بها مؤسسات الدولة ومنها:

أ- الأنفاق على البنى التحتية في الاقتصاد والتي تشكل أهمية كبيرة للمجتمع من مثل:

- **الطرق والجسور**
- **المدارس ورياض الأطفال**
- **محطات الكهرباء**
- **السكك الحديدية**
- **الموانئ**
- **المطارات**

ب- الإنفاق على القضاء والمحاكم والسجون

جـ - الإنفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

د- الإنفاق على الصحة (المستشفيات والمراكز الصحية)

هـ - الإنفاق على الأمن والدفاع.

و- الإنفاق على التأمينات الاجتماعية (دور العجزة وكبار السن، دور الأيتام ، الأرامل، المعوقين).

ز- الإنفاق على حماية البيئة

٢ـ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

يشكل الأنفاق العام أهمية كبيرة في الاقتصادات المعاصرة، سواء أكانت متقدمة أم نامية، وتختلف كفاءة استخدام الأنفاق العام تبعاً للوجهة التي يذهب إليها هذا الأنفاق، بجانب كفاءة نظم الرقابة والمحاسبة، إلا أن لا مفر من استخدامه حتى في ظل الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، نتيجة وجود وظائف للدولة لا بد أن تقوم بها، لهذا تطال أثاره مجالات عدة وهي:

أـ الدخل القومي

في ظروف التقلبات الاقتصادية تظهر أهمية الأنفاق الحكومي، والذي يضطلع

بتحريك الاقتصاد وتنشيطه، ففي الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٢٩ في الولايات المتحدة وانتشرت لتضرب اقتصادات أوربا الغربية بقوة، لم يكن ممكناً الخروج منها إلا بتدخل الدولة عبر الأنفاق الحكومي، لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، فالأنفاق هنا يعني إيجاد دخول للأفراد، وهو ما يدفعهم لشراء السلع والخدمات من الأسواق، مما يحفز المعامل والمنشآت إلى طلب عناصر الإنتاج.

ب- الاستخدام (التشغيل)

يساعد الأنفاق العام على توفير فرص عمل جديدة، مما يرفع من مستوى الاستخدام في الاقتصاد تبعاً لحجم هذا الأنفاق، إذ أن هذا الأنفاق سوف يترتب عليه تشغيل الأفراد بصورة مباشرة، كما في سياسات الإشغال العامة، أو بصورة غير مباشرة عن طريق الطلب الحكومي على بعض سلع وخدمات القطاع الخاص، وهو ما يترتب عليه زيادة الطلب على عناصر الإنتاج فيزداد استخدامها.

ج- الإنتاج

من أولى مهام الدولة هو الأنفاق على توفير الاستقرار والأمن وسيادة القانون، وهذه العوامل جميعها توفر بيئة داعمة للمنتجين على زيادة الإنتاج والقيام بالاستثمارات، ومن دون ذلك لا يمكن لأصحاب المشروعات الاطمئنان على سلامة ملكيتهم الخاصة.

لكل شخص الحق في التعلم، ويجب ان يكون التعليم
في مراحله الأولى والأساسيةِ على الأقل بالمجان، وإن
يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم
الفني والمهني، وإن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم
المساواة التامة للجميع وعلى اساس الكفاءة
الأعلان العالمي لحقوق الانسان المادة(١:٢٦)

الأنشطة

١ـ كنت في سفرة مع مجموعة من الأصدقاء، وكان عمار قد عرض موضوعاً جرى الحديث عنه بين أفراد أسرته، وهو امتلاكهم مبلغاً يُقدر بـ(٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار، فأراد والده إيداعه في المصرف، بينما كان رأي والدته الاحتفاظ بالمبلغ المذكور في المنزل وعدم وضعه في المصرف، أراد منك عمار رأيك بهذا الموضوع، كيف ستجيبه؟

٢ـ عندما كنت تجلس أمام التلفاز شاهدت تقريراً عن الموازنة العامة يتم مناقشته في أروقة مجلس النواب العراقي، وكانت أحد عقبات أقرار تلك الموازنة عدم ورود الميزانية العامة للسنة الماضية، فسألك أحد أفراد أسرتك، ما هو الفرق بين الموازنة والميزانية، بماذا ستجيبه؟

٣ـ سمع والدك في أحد المصارف التجارية التي يودع أمواله بها، أن هناك تعليمات جديدة من البنك المركزي بخصوص حجم الإيداع، وكان يعتقد أن ليس هنالك فرقاً بين المصرف والبنك المركزي، كيف تجيبه؟

٤ـ قدم مقترحات لتعديل اعتمادية الموازنة العامة للدولة العراقية من عوائد النفط إلى مجالات أخرى غير نفطية، وبما يجعل وضع الموازنة بحالة أفضل؟

٥ـ اعتمدت الحكومة في برنامجها الاقتصادي تقديم قروض إلى القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الصناعي، ما هي الصناعات التي تقترحها أن تتوجه إليها القروض؟

أسئلة للمراجعة

س١: صحح العبارات الآتية:

أ- لا تؤدي النفقات العامة إلى موجات تضخمية.

ب- لا يتضمن الأنفاق العام الاستثمار في البنى التحتية.

جـ- لا تحتفظ المصارف بمستويات محددة من السيولة لمواجهة سحوبات الأفراد.

د- تستوفي المصارف التجارية شأنها شأن المصارف الإسلامية فائدة عن معاملاتها.

س٢: لماذا يسمى البنك المركزي بنك البنوك؟

س٣: ما هي الأغراض التي تستهدفها الإيرادات العامة؟

س٤: هناك مبادئ عدة يجب أن تتسم بها الموازنة العامة؟

الفصل الخامس

التجارة الخارجية- التعاون الدولي- والمنظمات الدولية

Foreign Trade, International Cooperation and International Organizations

بعد دراستك لهذا الفصل يكون بأستطاعتك:

١- معرفة المفاهيم الواردة في الفصل ومنها (التجارة الخارجية، التعاون الدولي، المنظمات الدولية، التكامل الأقتصادي، السياسة التجارية).

٢- فهم نشأت العلاقات التجارية الدولية وأهميتها.

٣- تميز بين المفاهيم الآتية (الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، سعر الصرف).

٤- معرفة مراحل التكامل الأقتصادي.

٥- الاطلاع على أهم عناصر المنظمة الدولية.

٦- الاطلاع على نماذج من المنظمات الدولية



المبحث الأول

التجارة الخارجية Foreign Trade

أولاً: نشأة العلاقات التجارية الدولية وأهميتها:

١ـ نشأة العلاقات التجارية الدولية

نشأت التجارة الدولية (الخارجية) بين المناطق المختلفة في العالم في عهود سحيقة، نتيجة فيض الإنتاج (الزيادة عن الحاجة في المناطق المنتجة وشحتها (نقصها) في مناطق أخرى)، ومن دون هذا الفائض لا يمكن للتجارة أن تتحقق فعلاً، ووردت في حضارة بلاد بابل والعراق عموماً والحضارة الفرعونية، إشارات عديدة تؤكد قيام التجارة آنذاك، فقد كانت حضارة بابل تتاجر مع آسيا الوسطى للحصول على الحجر الأزرق الذي كان يعده البابليون طارداً للأرواح الشريرة، ويجلبون الخشب الذي يزينون به المعابد من تركيا ولبنان، والحديد من جزيرة كريت الحالية، ويذهب التجار البابليون إلى (دلمون) دولة البحرين الآن لجلب عيون السمك (اللؤلؤ)، كما أدت بابل دوراً في إعادة التصدير مع الحضارة الفرعونية، إذ كانت تستورد من آسيا الوسطى وبلاد فارس ثم تعيد تصديرها إلى مصر الفرعونية. وعندما تكون التجارة قائمة يتطلب الأمر وجود النقود لتسهيل عملية التبادل بين السلع المختلفة، لذلك قامت التجارة في الحضارات القديمة على اختيار سلعة معينة للقيام بهذا الدور، فقد اختار البابليون في مرحلة تاريخية (الشعير) كسلعة وسيطة للقياس عليها في المبادلة، ومن ثم اختاروا عملة معدنية حوالي ٣٥٠٠ ق.م.

ثم تطورت التجارة بين البلدان فظهر طريق الحرير الذي هو أشهر مدلولات انتقال السلع والمواد من الصين والهند وأواسط آسيا إلى بلاد العرب لتصل إلى المدن الساحلية على البحر المتوسط، ثم يتم نقلها إلى أوربا. ووجد في أثار مملكة تدمر في سوريا ما هو أقرب الآن إلى ما نطلق عليه (الميزان التجاري)، الذي يبين حجم الصادرات والواردات، إذ كانت في هذه المملكة قيود على السلع التي تصدرها المملكة إلى الممالك الأخرى وما تجلبه منها.

وهكذا بتطور وسائط النقل المختلفة تزايد انتقال السلع بين المناطق والدول، ومع انتقال أوربا من المرحلة الإقطاعية (العصور الوسطى) إلى عصر الرأسمالية التجارية في ظل الاستكشافات الجغرافية، خطت التجارة الخارجية خطوة كبيرة قائمة على معطيين هما:

الأول: الانتظام في انتقال السلع من أوربا إلى الشرق وبالعكس.

الثاني: التنظير الفكري لأهمية التجارة سواء في مجال الثروة أم في مجال التطور الاقتصادي، حتى عدت محركاً للنمو (Engine Of Growth).

٢- أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية واحدة من أهم العوامل الدافعة لتطور مختلف الاقتصادات في العالم، حتى أن البعض يعدها (محرك للنمو الاقتصادي)، من خلال استفادة الدول التي تفتقر لها، وتوظيف عوائدها لرفع مستوى التنمية والتطور فيها بما ينعكس ابجابياً على اوضاع مجتمعاتها، ويمكن بيان أهمية التجارة الخارجية بالآتي:

أ- تعد وسيلة مباشرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول وفق المصالح المتبادلة.

ب- تساهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدأ التخصص والميزة النسبية.

ت- تساعد مختلف الدول في تعزيز قدرتها على تسويق منتجاتها والحصول على السلع والبضائع من الاسواق الخارجية.

ث- تساهم في رفع مستويات الرفاهية للمجتمعات عن طريق زيادة خيارات الافراد في الاستهلاك والاستثمار.

جـ- بناء نظم اقتصادية قوية تعزز من فرص التنمية والتطور. بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي.

اما مسببات قيام التجارة الخارجية فهي:

أ- عدم قدرة أي دولة مهما بلغت من إمكانات تكنولوجية من تأمين كافة متطلباتها محلياً.

ب- الاختلاف في التوزيع الجغرافي للموارد على الأرض.

ت- الاختلاف في تكاليف (نفقات) إنتاج السلع المختلفة، فهناك دول لديها القدرة على أنتاج سلعة ما ولكن بتكاليف عالية، فيما تنتجها دولة أخرى بتكاليف أقل، وهو ما يعني اختلاف الكلفة في الإنتاج. وهو ما دفع اقتصادات العالم للتخصص **(Specialization)** وتقسيم العمل **(Division of Labor)**.

ث- حاجة الدول إلى إدامة العلاقات الاقتصادية فيما بينها لاعتبارات سياسية، إذ أضحت السياسة في خدمة الاقتصاد.

جـ- لم تعد مكانة الدولة وقوتها تقتصر على حجم الجيش والسلاح فقط أو القدرات البشرية (عدد السكان)، بل تجاوز ذلك إلى الإمكانات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

ولهذا نلاحظ سعي مختلف بلدان العالم إلى إنشاء اتحادات أو تكتلات اقتصادية أو عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لغرض توسيع الأسواق أمام تجارتها.

ثانياً: الميزان التجاري وميزان المدفوعات وسعر الصرف

١- الميزان التجاري Balance of Trade

سجل نظامي لقيمة الصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة، والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في مدة معينة، أصطلح على أن تكون سنة.

ويوضح الميزان التجاري الفرق بين قيمة ما يصدره البلد إلى الخارج وبين ما يدفعه نظير استيراداته، فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات يسجل الميزان التجاري فائضاً، وعلى العكس إذ زادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات فإن الميزان التجاري يسجل عجزاً. لذلك تسعى الدول إلى أن تحصل على فائض في موازينها التجارية.

٢- ميزان المدفوعات Balance of Payment

هو سجل يختصر المعاملات الاقتصادية في جوانبها التجارية والنقدية والمالية، بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي سواء أكانوا حكومات ــ أفراد ــ

شركات خلال سنة، ويعد مرآة ومؤشر للتعريف بالمركز الاقتصادي للبلد في الاقتصاد العالمي.

ويتضمن ميزان المدفوعات ما يدفع للخارج أو يستلم منه نتيجة شراء أو بيع السلع وتسمى **(الفقرات المنظورة)**، بينما تسجل الخدمات ومدفوعاتها ب**(الفقرات غير المنظورة)**، فضلاً عن معاملات رأس المال وحركات الذهب.

ويكون أعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً أي جانب دائن (إيجابي) تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين (سلبي) تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

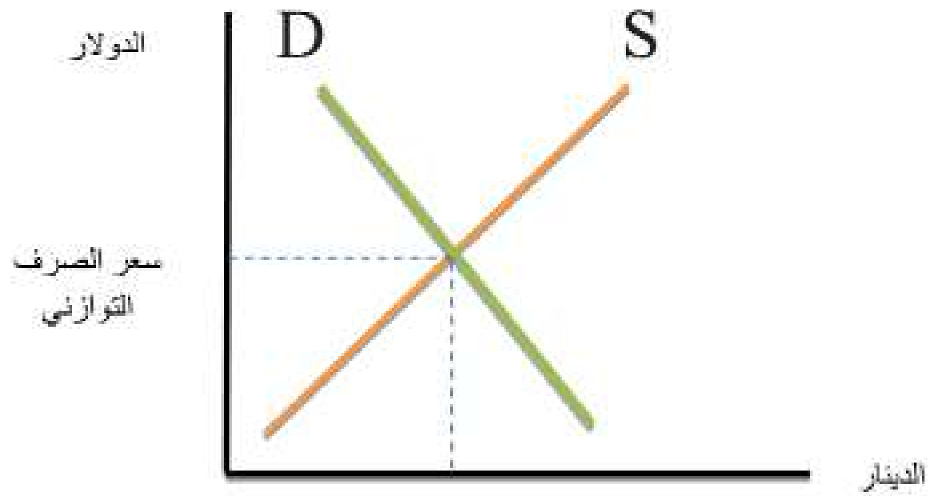
٣- سعر الصرف Exchange Rate

هو نسبة مبادلة العملة بالعملات الأخرى، أو ثمن عملة بوحدات من عمله أخرى

وطالما أن العملة هي وسيلة لتسهيل المبادلة، فمن الضروري معرفة قيم السلع التي يراد استيرادها أو تصديرها من وإلى مختلف الدول، التي لكل دولة منها عملتها الوطنية، وبما أن كل عملية تبادل اقتصادي تتطلب الدفع، وهو ما يتطلب تحويل العملة المحلية إلى ما يساويها من العملة الدولية.

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{عدد الدنانير}}{\text{الدولار}}$$

فمثلاً سعر صرف الدينار مقابل الدولار رسمياً هو (١٢٠٠ : ١)، أي أن كل (١٢٠٠) دينار تساوي (١) دولار، هذا السعر هو سعر محدد مسبقاً من قبل البنك المركزي، كما أن هناك سعر يتحدد على وفق آلية العرض والطلب في سوق الصرف، وهذا السعر يسمى ب(السعر الحقيقي) كونه يتحدد وفق آلية السوق، وهذا السعر قابل للتغير بحسب حركة السوق (العرض والطلب) على الدولار، والشكل التالي يبين تحديد سعر الصرف التوازني في السوق.



شكل ـ ٦ تحديد سعر الصرف

كما أن هناك أنواع عدة من أسعار الصرف منها (سعر الصرف المعوم أو الحر)، والذي لا يحدث أي تدخل من جانب الدولة أو البنك المركزي في تحديده، و(سعر الصرف المدار) هو: (السعر الذي يتدخل البنك المركزي جزئياً في تحديده، من خلال عرض كميات من الدولار في السوق بسعر أقل من السعر المتحقق فيه)، بغية خفض مستويات سعر صرفه، وضبط حركته في حدود معينة.

ثالثاً: السياسة التجارية Trade Policy

١ ـ تعريف السياسة التجارية

هي المنهج أو الخطوط الإرشادية العامة التي يتم اعتمادها لتنظيم وإدارة شؤون تجارة الدولة (الداخلية والخارجية).

٢ ـ أدوات السياسة التجارية

وترتكز السياسة التجارية على مجموعة من الأدوات التي تسمى (أدوات السياسة التجارية)، والتي من شأنها ضبط وتنظيم التدفقات التجارية من وإلى البلد وهي:

أ- التعريفة الجمركية Tariffs

هي ضريبة تفرضها الحكومة على سلع محددة (معينة) بهدف **زيادة الإيرادات** أو بقصد **حماية المنتجات الوطنية (الإنتاج المحلي)**، أو لأهداف اجتماعية أو صحية أو سياسية، وقد تستهدف أنواعاً من السلع بقصد رفع سعرها في الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض استهلاكها، **ولأسباب مالية أو صحية أو اجتماعية تفرض ضرائب غير مباشرة تسمى ضرائب الإنتاج أو المبيعات (كالمشروبات- السكائر- العطور- السيارات الفارهة ... الخ)** بغض النظر عن زيادة الإيرادات العامة، أو يتم فرض الضرائب الجمركية على بعض من السلع من مثل المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الصناعية من أجل حماية المنتج المحلي منها. كون الضرائب الجمركية ترفع أسعارها في السوق، وهو ما يدفع المنتجين إلى أنتاجها. لذلك يتحول الكثير من المستهلكين من السلع المستوردة إلى السلع المحلية.

ب- نظام الحصص Quotas

يمثل نظام الحصص قيد كمي مباشر ويأخذ شكلين أساسيين هما: **شكل كمي بالأوزان** من مثل (السماح باستيراد ٣٠٠٠٠٠ طن من الحنطة الاسترالية، أو **شكل كمي نقدي**، من مثل استيراد منتجات كيمياوية بمقدار (١٠٠) مليون دولار. هذا التقييد الكمي يفيد في العلاقات التجارية الثنائية أو لغرض دعم ميزان المدفوعات.

جـ - الإغراق Dumping

يعني الإغراق بيع السلعة في بعض الأسواق الخارجية **بأقل من تكلفتها أو سعرها** في داخل بلد الإنتاج (المنشأ) وهذا يعود إلى أسباب عدة:

- التخلص من الفائض من سلعة معينة لعدم **أمكانية تصريف كمياتها** إلا بخفض أسعارها، وهذا يسمى الإغراق الوقتي.
- يستخدم الإغراق من أجل استبعاد منافسين آخرين لغرض إخراجهم من السوق.

المبحث الثاني

التعاون الاقتصادي الدولي International Economic Cooperation

أولاً: مفهوم التعاون الاقتصادي الدولي

يشكل التعاون الدولي أحد المسائل المهمة في ميدان العلاقات الدولية المعاصرة، في ظل التشابك والاعتماد المتبادل فيما بين الدول، سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية، ويسرت تقنيات الاتصال جوانب هذا التعاون بما يؤدي إلى مزيد من التعاون المتبادل بين البشر بغية الاستفادة من المنجزات البشرية وحل المشكلات والأزمات. سواء كانت هذه الدول غنية أم فقيرة، متقدمة أو نامية، إذ لا يمكن لأي دولة مهما كانت مواردها وثرواتها أن تنغلق على العالم. فضلاً عن حاجتها للتعاون مع الدول لحل المشكلات العالمية من مثل (الإرهاب– الاحتباس الحراري- الهجرة غير الشرعية... الخ)، لعدم قدرة الدولة بمفردها من التصدي لها.

ويعبر التعاون الاقتصادي الدولي عن International Economic Cooperation: مجموعة من التنظيمات والاتفاقيات الاقتصادية ما بين الدول أو المجموعات (اتحادات دولية– تكتل اقتصادي)، لغرض تنظيم انتقال أو(تدفق) السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونقل الخبرات والتكنولوجيا ونظم الإنتاج، بما يساعد على تطور وتقدم هذه البلدان.

وتتجه معظم دول العالم إلى التعاون فيما بينها، من خلال المنظمات الدولية أو عبر مجموعات إقليمية، في مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية والتكنولوجية.

ثانياً: التكامل الاقتصادي

ظهرت أفكار التكامل الاقتصادي في أوربا ودول أميركا اللاتينية والدول العربية، منذ أربعينيات القرن الماضي (العشرين)، في أطار سعيها لزيادة التعاون الاقتصادي المتبادل وخلق سوق اقتصادية كبيرة، ومواجهة المجموعات

الاقتصادية الأخرى، وتشكل تجربة الاتحاد الأوربي التي وصلت إلى مرحلة إصدار العملة الأوربية الموحدة (اليورو)، أحد أهم تجارب التكامل الاقتصادي الناجحة في العالم، حتى باتت دول أوربا سوقاً واحدة، تنتقل فيها السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بسهولة تامة، وتجري معاملاتها المالية والنقدية فيما بينها من خلال البنك الأوربي.

١- مفهوم التكامل الاقتصادي:

يعني إلغاء القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والمواد ما بين الدول الموقعة على اتفاقية التكامل الاقتصادي، والذي تتضح أثاره الايجابية على مستويات الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف، وهو ما يؤدي إلى ظهور كيان جديد يتمتع بشخصية معنوية ومكانة اقتصادية، يكون بمقدورها تقديم حلول للمشكلات القائمة والمتوقعة.

٢- مراحل التكامل الاقتصادي Stages of Economic Integration

لعل الاقتصادي بيلا بلاسا (Bela Blassa) هو من أكثر الاقتصاديين تنظيراً للتكامل الاقتصادي، وقد وضع أسس ومراحل التكامل الاقتصادي، والتي تعتمدها معظم تجارب التكامل وأبرزها الاتحاد الأوربي، وهي:

المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

وهي أولى مراحل التكامل وتهدف إلى حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول من خلال تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول.

المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي Customs Union

يستهدف الاتحاد الجمركي توحيد التعريفة الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الإتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بينها بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء الاتحاد.

المرحلة الثالثة: سوق مشتركة Common Market

ينطوي إنشاء السوق المشتركة على حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء ويتم معاملتها كأنها وطنية وتحصل على الحقوق والامتيازات نفسها.

المرحلة الرابعة: الاتحاد النقدي Monetary Union

وتهدف إلى توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة للدول الأعضاء وإنشاء سلطة نقدية مركزية.

المرحلة الخامسة: الاتحاد الاقتصادي الكامل Total Economic Integration

وهي قمة التكامل وفيها يتم أنشاء سلطة اقتصادية تهيمن على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء، كالمالية العامة، والتجارة الدولية، وأسواق العمل ... الخ.

لكل انسان أينما وجد الحق في ان يعترف بشخصيته القانونية

الأعلان العالمي لحقوق الانسان المادة(٦)

المبحث الثالث

المنظمات الدولية International Organizations

استند ظهور المنظمات الدولية لغرض إعطاء عنصر الديمومة والاستمرار في التشاور حول الظواهر والمشكلات التي تتسم بالعالمية واتخاذ المواقف المشتركة بشأنها، ويعد ظهور عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية ومن ثم محكمة العدل الدولية، إيذاناً بالتوسع بإنشاء العديد من المنظمات الدولية وبخاصة الاقتصادية منها والتي بدأت بالظهور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

أولاً: تعريف المنظمة الدولية

هي هيئة تضم مجموعة دول اتفقت (اختيارياً) وفق ميثاق جرى التوقيع عليه فيما بينها، بهدف السعي لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة على نحو دائم، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية والمعنوية المستقلة المتميزة عن الدول الأعضاء فيها في المجال الدولي.

ثانياً: عناصر المنظمة الدولية

جرى الإجماع على أن العناصر الأساسية للمنظمة الدولية هي:

١ـ **الاختيارية:** وتعني اختيار الدولة للانضمام إلى الهيئات والمنظمات الدولية من دون أجبار.

٢ـ **الإرادة الذاتية:** ما يميز المنظمة الدولية أنها تستمد قوتها الملزمة من إرادة الدول المنضوية تحت لواءها عندما تتخذ المنظمة قراراتها بالأغلبية.

٣ـ **الاستمرار:** تستمر المنظمة بممارسة نشاطها بموجب الأهداف التي أنشئت من أجلها بمعزل عن إرادة الدول المكونة لها.

٤ـ **الاتفاق الدولي:** يرتكز وجود المنظمة الدولية على وجود اتفاق دولي بإنشائها.

ثالثاً: نماذج للمنظمات الاقتصادية الدولية

١ـ البنك الدولي (World Bank)

أسس البنك الدولي عام ١٩٤٤ في الولايات المتحدة الأميركية ومقره واشنطن، ويتركز نشاطه في المساعدة على الأعمار في أعقاب النزاعات والحروب، كما حدث في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن مساعدة الدول أبان الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية **(المجاعة)، ولاحقاً المساهمة في إعادة تأهيل اقتصادات الدول النامية، ويبلغ عدد الدول المنضوية في البنك الدولي ١٨٥ دولة.**

وتتضمن أهداف البنك الدولي الآتي:

أ- مساعدة البلدان في إعادة الأعمار.

ب- تقديم المنح والمساعدات إلى بعض البلدان التي تتعرض إلى الكوارث

جـ- تحفيز الاقتصادات المتعثرة والمساهمة في إنعاشها.

د- تقديم رؤوس الأموال بشروط ميسرة وبآجال طويلة لمساعدة البلدان على تجاوز أزماتها.

هـ- تقديم الاستشارات الاقتصادية ووضع البرامج لتحويل اقتصادات الدول إلى اقتصاد السوق.

٢ـ صندوق النقد الدولي (International Monetery Fund)

أنشئ صندوق النقد الدولي عندما اجتمع أعضاء وفود ٤٤ بلداً مع نهاية الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٤٤، ووقعوا اتفاقية (بريتون وودز) في سياق السعي لبناء نظام نقدي جديد أكثر استقراراً. والمساعدة في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف. **وتتضمن أهداف صندوق النقد الدولي الآتي:**

أ- تسهيل توسع التجارة الدولية ونموها المتوازن.

ب- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

ت- إجراء التصحيح المنظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها اقتصادات البلدان الأعضاء.

ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

أ- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي.

ب- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها.

ت- تقديم المساعدة إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

٣- منظمة العمل الدولية (International Labour organization)

تأسست منظمة العمل الدولية سنة ١٩١٩ كرد فعل على نتائج الحرب العالمية الأولى وهي جزء من معاهدة فرساي التي رعتها عصبة الأمم، وفي ١٩٤٦ أصبحت وكالة متخصصة لدى الأمم المتحدة ويقع مقر المنظمة في مدينة جنيف - سويسرا. وهي المنظمة الوحيدة بالأمم المتحدة التي تعمل بتمثيل ثلاثي من (الحكومات – وأصحاب العمل- والعمال) يشتركون جميعاً في وضع سياساتها وبرامجها. برؤية أن العمل اللائق أمر لا غنى عنه لرفاه الشعوب، ويبلغ عدد الدول المنضوية تحت لواءها ١٨٥ دولة. وتعتمد على ركيزة دستورية أساسية وهي: **(أن السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق، إلا إذا استند على العدالة الاجتماعية.)**

أهداف منظمة العمل الدولية

أ- تهدف المنظمة إلى تطبيق الحقوق الإنسانية المعترف بها دولياً، وتعزيز حق العمل والعدالة الاجتماعية.

ب- تضع منظمة العمل الدولية المقاييس الدولية للعمل بما فيها شروط العمل وبيئته.

ت- تدعم منظمة العمل الدولية المنظمات المستقلّة للعمال وأصحاب العمل وتنميتها.

ث- مساعدة العمال للحصول على عمل لائق ومثمر للرجال والنساء، وفي ظل أجواء من الحرية والمساواة والاطمئنان والكرامة الإنسانية.

رابعاً: التكتلات الاقتصادية Economic Blocs

حفزت تجربة الدول الأوربية في الوحدة الاقتصادية إلى سعي بلدان كثيرة إلى إقامة تكتلات اقتصادية، ساند ذلك انتهاء الحرب الباردة وصراع القطبين الدوليين (المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق)، مع المنظومة الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والدعوات إلى تحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال في أطار من الحرية الاقتصادية، وتتجسد أهداف التكتلات إلى:

أ- تعزيز القدرات التفاوضية لأعضاء التكتل بشكل موحد.

ب- تبادل المزايا والمشاركة في الأعباء.

جـ- تقسيم العمل والتخصص على أساس القدرات التنافسية.

د- توسيع الأسواق بإزاء السلع المنتجة لكل دولة.

وهناك الكثير من التكتلات الاقتصادية التي نشأت خلال القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي، وربما كانت دول أميركا اللاتينية والدول العربية سباقة إلى الأخذ بالتكتلات الاقتصادية، إلا أن نتاج الجهود التكاملية طوال أكثر من نصف قرن لم تفضِ إلى نتائج كبيرة، كالتي تحققت في الاتحاد الأوربي. وهي التجربة التي تستحق أن يتم عرضها:

ابتدأت الدول الأوربية تعاونها الاقتصادي بمعاهدة روما في ٢٥ - آذار ١٩٥٧ التي تمخضت عنها السوق الأوربية المشتركة (European Economic Community)، وفي كانون الثاني ١٩٥٨ بدأ التطبيق الفعلي للسوق المشتركة، وتهدف المبادئ الأساسية للسوق إلى بلوغ الوحدة الاقتصادية والسياسية، وانضمت عام ١٩٩٢ (٢٧) دولة أوربية إلى **(معاهدة ماستريخت)*** لتنتقل التعاون بينها من تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية، وهو ما دفع لاحقاً إلى تبني شروط محددة، لاستيعاب دول أوربا الشرقية سميت ب **(شروط كوبنهاجن)** وهي:

---

*سميت نسبة الى مدينة ماستريخت الهولندية، التي جرى فيها يوم ١٩٩٢/٢/٧ توقيع مادة (١٢) بلداوزي على تحويل المجموعة الاوربية الى اتحاد اوربي والتي جرى بدء العمل بها من ١٩٩٣/١١/١.

أ- **شروط سياسية:** على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة، تضمن الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان والأقليات.

ب- **شروط اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق، ويتعامل بمبدأ المنافسة مع اقتصادات دول الاتحاد الأخرى.

جـ - **شروط تشريعية:** تلزم الدول المراد انضمامها القيام بجملة تغييرات تتضمن إجراء **التعديلات الدستورية والقانونية بما يتناسب مع تشريعات وقوانين الاتحاد.**

ومن المعروف أن البنية التنظيمية للاتحاد الأوربي تقوم على الآتي:

المثلث الإداري: ويتكون من:

- **مجلس الاتحاد الأوربي:** وهو الهيئة الرئيسة في اتخاذ القرارات واقتراح القوانين إلى البرلمان الأوروبي.
- **المفوضية الأوربية:** هي الهيئة التنفيذية للاتحاد وتتولى تقديم مسودة القوانين الجديدة إلى البرلمان والمجلس. وهي الجهة التي تتولى الرقابة على تطبيق معاهدات الاتحاد.
- **البرلمان الأوربي:** ويتم انتخابه كل خمس سنوات من قبل شعوب الاتحاد الأوروبي لتمثيل مصالحهم.

المثلث الاقتصادي ويتكون من:

أ- **العملة الأوربية الموحدة (اليورو):** العملة الأوربية الموحدة التي أطلقت في الأول من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٢.

ب- **المصرف الأوربي:** وقد أنشئ عام ١٩٩٨ ليكون البنك المركزي لأوربا، وهو المسؤول عن رسم السياسات النقدية لمنطقة اليورو.

جـ - **المجلس الاقتصادي:** وهو الجهة المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية المختلفة ومعالجة المشكلات لدول منطقة اليورو.

الأنشطة

١ـ أكتب عن دور منظمات الأمم المتحدة (اليونسيف ـ اليونسكو) في دعم البلدان ومنها العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٢ـ يعد انفتاح العراق تجارياً على دول العالم بعد عام ٢٠٠٣، عاملاً ايجابياً وحمل معه أثار سلبية، وضح بعضاً من الجوانب السلبية.

٣ـ تظل قيمة العملة المحلية (الدينار) تعتمد على سعر صرفها مقابل الدولار، بين إجراءات البنك في الحفاظ على قيمة الدينار العراقي.

٤ـ من وجهة نظرك ما هي أبرز النجاحات التي حققتها أوربا في مجال التعاون الاقتصادي فيما بينها.

٥ـ مجموعة (البريكس)* أحدث التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم، على الرغم من أن دولها موزعة على قارات مختلفة، اكتب ورقة في أبعاد هذا التكتل الاقتصادي.

---

*بريكس (BRICS) وهي مختصر للاحرف الاولى لمجموعة الدول (البرازيل-Brazil، روسيا Russia، الهند India، الصين China، جنوب افريقيا South Africa) وهي منظمة تأسست عام ٢٠٠٦ وتضم الدول ذات الاقتصاد السريع النمو، وتهدف الى اقامة نظام عالمي متوازن، يقوم على اساس التداول والتنسيق في المجال الاقتصادي.

أسئلة للمراجعة

س١: صحح العبارات الآتية:

١- وقعت على ميثاق صندوق النقد الدولي (٣٩) دولة بين متقدمة ونامية.

٢- أنشئت منظمة العمل الدولية عام (١٩٥٧).

٣- انتساب الدول إلى المنظمات الدولية يعد أجباراً وليس اختياراً.

س٢: ما هي التوجهات الأساسية التي أنشئ على وفقها صندوق النقد الدولي؟

س٣: كيف تستطيع الدولة تطبيق سياستها التجارية بإزاء الإغراق؟

س٤: ما هي أهداف التكتل الاقتصادي وما هي المراحل التي يمر بها؟

س٥: ما هي الدوافع الأساسية التي تقف وراء أنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

الفصل السادس

التخلف والتنمية والتخطيط

Under Development & Development & Planning

بعد دراستك لهذا الفصل يكون بأستطاعتك:

١- معرفة المفاهيم الواردة في الفصل ومنها (التخلف، التنمية، التخطيط، التنمية البشرية)

٢- فهم أهم مؤشرات التخلف الأقتصادي.

٣- استيعاب مقومات التنمية الأقتصادية.

٤- المقارنة بين مفهومي النمو والتنمية.

٥- فهم المبادئ الأساسية للتخطيط.

٦- التمييز بين أهم أنواع التخطيط وكيفية الإفادة منها في عملية التنمية الاقتصادية.



المبحث الأول

التخلف Under Development

أولاً: تعريف التخلف

تتوزع ظاهرة التخلف على بلدان عدة وفي قارات مختلفة، وبحسب ظروف تطورها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك إمكاناتها المادية والطبيعية، وبرغم كل ذلك فأنها تشترك جميعها ببعض من المؤشرات التي تصفها بأنها بلدان متخلفة، وهذه تعد مظاهر للتخلف، ولكون مشكلة التخلف تعد معقدة ومركبة وذات بعد تأريخي، وتتصل بعوامل عديدة (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية) تفاعلت فيما بينها لتساهم بظهور سمات البلد المتخلف، لذلك يصعب إعطاء تعريف يحظى بالقبول العام، إذ توجد تعاريف عديدة كل منها ينظر إلى المشكلة من زاوية الاهتمام، ولكن يمكن التعبير عن التخلف بالآتي: **(هي حالة المجتمع الذي تتمازج فيه مظاهر عدة، تتوزع ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، من شأنها أن تعمل على أعاقة وكبح فرص تطوره الاقتصادي والاجتماعي)**، لذلك يمكن وصف المجتمع المتخلف اقتصادياً بالآتي:

عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة – إسلوب الانتاج المتخلف– ضعف إنتاجية الفرد – انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي – البطالة المقنعة... الخ.

والتخلف ليست حالة دائمة أو حتمية، أو هي مرحلة تأريخية لابد من المرور بها، كما تزعم بعض الرؤى والأفكار، بل هي حالة تعبر عن ظروف تاريخية معينة، وهي حالة نسبية ولم تكن حالة مطلقة، وعليه يمكن تجاوز ظاهرة التخلف، كما هو حاصل في العديد من البلدان مثل: الصين ماليزيا- البرازيل– تركيا- إيران ... الخ.

ثانياً: مؤشرات التخلف

يمكن اجمال مؤشرات المجتمع المتخلف اقتصادياً بالآتي:

١ـ شحة رؤوس الأموال وانخفاض التكوين الرأسمالي

تعاني الدول المتخلفة من شحة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية، نتيجة لضعف الادخارات أو نتيجة لغياب السياسات التي توطن رؤوس الأموال المحلية للاستثمار في قطاعات الاقتصاد، لهذا ظل التكوين الرأسمالي في البلدان المتخلفة يتسم بالانخفاض الشديد، ويتضح مستوى التكوين الرأسمالي من خلال حجم القطاع الصناعي والبنى التحتية في الاقتصاد.

٢ـ غلبة طرق الإنتاج البدائية

يلاحظ على الكثير من البلدان المتخلفة استخدامها لأساليب أنتاج بسيطة وبدائية، مما أدى إلى عدم إمكانية النهوض بقطاعاتها، وأحداث زيادات ملموسة في الناتج القومي ورفع مستويات الدخول للأفراد، وبالتالي تحسين مستويات معيشتهم.

٣ـ انتشار البطالة

تشهد البلدان المتخلفة شيوع واسع للبطالة، والتي تنتج عن ضعف الاقتصاد المحلي في توفير فرص عمل بصورة مستمرة ومتزايدة، ناهيك عن مستويات البطالة المقنعة، وبخاصة في القطاع الزراعي. وأجمالاً تعد البطالة في البلدان المتخلفة مشكلة هيكلية (بنيوية).

٤ـ الإعداد الكبيرة للسكان (الانفجار السكاني)

يعد معدل النمو السكاني أحد سمات البلدان المتخلفة والذي يتراوح ما بين (٢ـ ٣ ٪) سنوياً مؤدياً إلى تزايد أعداد السكان بشكل يصعب معه صعوبة بالغة في توفير فرص العمل أو الخدمات المختلفة سواء التعليم – الصحة ... الخ.

٥ـ نقص المهارات الفنية والإدارية

نتيجة انخفاض مستويات التعليم بكل أشكاله، فأن البلدان المتخلفة تعاني من نقص في الكوادر الفنية والعلمية والإدارية وبخاصة في طبقة (المنظمين - المديرين)، والتي تعد أخطر العوامل المعيقة للتطور. مما يتطلب كسر حدة هذه الحلقة عن طريق توسيع قاعدة التعليم وتنويعه، مع التركيز على بناء القدرات الفنية والإدارية.

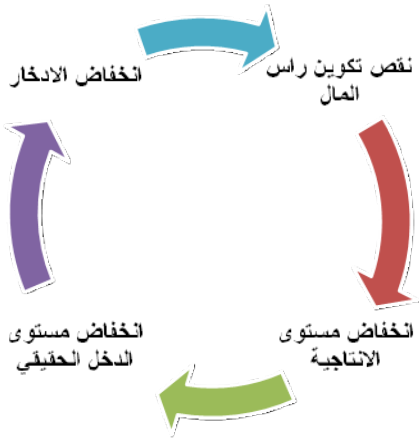
٦ـ الفقر

تتصف البلدان النامية بارتفاع مستويات الفقر وهي الأعلى عالمياً، وغالباً ما تتركز نسب الفقر في الأرياف نتيجة ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض الدخول، وهو ما يترك أثاره بوضوح في تدني عدد المتعلمين وتدهور مستويات الصحة العامة.

ثالثاً: الحلقة المفرغة للتخلف

لا أحد ينكر أن البلدان المتخلفة تفتقر إلى الكثير من الامكانيات التي تقف حجر عثرة في طريق خروجها من التخلف، إلا أن حصر التخلف في نقص الموارد المالية اللازمة لإحداث عملية التنمية، برغم أهميته في توفير التراكم الرأسمالي المطلوب وبناء رأس المال الثابت (البنى التحتية)، إلا أنه لا يعد السبب الوحيد، والحلقة المفرغة هي علاقات تشابكية ذات سمه دائرية تعيد انتاج نفسها باستمرار، وهي أبرز معوقات وعقبات عملية التنمية، فكل عقبه تعد سبباً ونتيجة لغيرها من العقبات، وهي تنتظم معاً في حلقات متتابعة ومترابطة تؤكد التخلف.

وتعد حلقة تكوين رأس المال أهم الحلقات المفرغة، فانخفاض مستوى الدخول يؤدي إلى انخفاض الادخار، وبالتالي انخفاض الاصول الرأسمالية (المكائن والالات والمعامل ..الخ) مما يسبب انخفاض الإنتاجية والإنتاج في المجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخول، ومن ثم انخفاض الادخار، وجرى حصر أكثر من (٤٢) حلقة دائرية للتخلف.



شكل- ٧ الحلقة الدائرية المفرغة

المبحث الثاني

التنمية Development

أولاً: تعريف النمو والتنمية

النمو (Growth): وهو عملية تلقائية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر مرحلة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.

التنمية (Development): هي عملية إرادية تهدف إلى أحداث تغييرات شاملة للهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لغرض أطلاق قدرات المجتمع واستثمار إمكاناته المادية والبشرية، ويشكل الإنسان وسيلة التنمية وغايتها.

ثانياً: الفرق بين النمو والتنمية

لقد فرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال، فإن ذلك

يسمى بالنمو الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم أوسع وعملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وتغيير هياكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ، وهناك ثلاثـة تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي تشملها عملية التنمية الاقتصادية، وهذه التغيرات هي:

١- ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج القومي (مع انخفاض إسهام الزراعـة).

٢- تزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف.

٣- أن يكون لابناء البلد الإسهام الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن للاجانب افراداً وشركات المساعدة في ذلك.

وعليه يمكن القول أن التنمية تصل إلى مختلف جوانب المجتمع وعلى مختلف مفاصله لكي تحدث تغيرات كمية ونوعية (كيفية) عميقة وشاملة من خلال جهد المجتمع.

ويمكن بيان **بعض الفروقات بين النمو والتنمية** كما يأتي:

	النمو	التنمية
١	مؤشر كمي رقمي (ينحصر في معدل نمو دخل الفرد) أو معدل نمو الناتج	مؤشر نوعي (معدل الالتحاق بالمدارس- معدل المشاركة السياسية- معدل الحصول على الماء الصالح للشرب ... الخ)
٢	يعتمد مؤشر واحد	تعتمد مؤشرات عدة (اقتصادية - اجتماعية - سياسية... الخ)
٣	يهتم بالجانب الاقتصادي فقط	تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية
٤	يحدث تلقائياً أحياناً	تحدث بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير

ثالثاً: مقومات التنمية الاقتصادية

١ـ الإرادة: وتشمل الإرادة السياسية والمجتمعية للنهوض بأوضاع المجتمع وعلى رأسها الاقتصادية.

٢ـ الرؤية التنموية الواضحة: لا بد من توافر الرؤية الواضحة لإدارة عملية التنمية وكيفية الوصول إلى أهداف التنمية.

٣ـ التخطيط: تتطلب التنمية ترتيب الأولويات في عملية التنمية فضلاً عن حشد الموارد المادية والبشرية من أجل انجازها، ويمثل الزمن أحد أهم جوانب التخطيط.

٤ـ الأطر الداعمة للتنمية: تحتاج التنمية إلى بيئة اجتماعية وثقافية وسياسية بجانب البيئة الاقتصادية وكوادر (موارد بشرية) إدارية وفنية كفوءة.

٥ـ زيادة مستوى الاستثمارات:

يتطلب إنطلاق الاقتصاد في مسار التنمية زيادة حجم الاستثمارات في البنى التحتية (الطرق – الجسور - محطات الكهرباء - مشروعات المياه – المدارس .. الخ).

٦ـ شمولية الاهتمام بالقطاعات:

يجب أن يشمل الجهد التنموي كل القطاعات الاقتصادية، القطاع الزراعي– الصناعي– التجاري – المالي– الخدمي.

رابعاً: نظريات واستراتيجيات التنمية

نتج عن الاهتمام بالتنمية ظهور العديد من النظريات ومن أهمها:

١ـ نظرية الدفعة القوية (Theory Of Big Push) أو النمو المتوازن

تنطلق هذه النظرية من أن الاقتصاد المتخلف بطبيعته هو اقتصاد راكد، وللخروج من هذا الركود لابد من دفعة قوية أو سلسلة دفعات بهيئة استثمارات ضخمة تحفز جميع القطاعات الاقتصادية وتحدث النمو فيها سوية، ويُعتبر

روزانشتاين- رودان وراجنر من أهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن، للاسباب الآتية:

أ- **إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب**، من شأنه خلق سوق واسعة وكبيرة فيما بين الصناعات المختلفة

ب- **يجب التعامل مع الاقتصاد الوطني وحدة واحدة** كونه يتألف من أجزاء عديدة مترابطة.

جـ - تعمل نظرية النمو المتوازن على **ايجاد روابط ما بين قطاعات الاقتصاد (الزراعية- الصناعية- الخدمية).**

د- تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على **إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساساً بالقطاع الزراعي**، كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب.

ووجه الى نظرية النمو المتوازن انتقاد رئيسي، يتمثل بإنها تحتاج إلى تمويل كبير قد لا يكون بمقدور البلد توفيره بسبب ضعف الادخارات المحلية، مما يستوجب الاستعانة بمصادر خارجية.

٢- نظرية النمو غير المتوازن (Theory Of Unbalanced Growth)

بسبب محدودية الاستثمارات في البلد النامي وصعوبة تمويل مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن بعض الاقتصاديين مثل ألبرت هيرشمان وهانز سنجر يقترحان التركيز على فروع انتاجية محددة يتم شمولها بالاستثمار، مثل (السدود ومصانع الصلب ومصافي البترول)، مع اشتراط أن تؤدي هذه الى تغذية صناعات ونشاطات آخرى، واستعانوا ببعض الشواهد التاريخية في مختلف البلدان التي ركزت على قطاعات معينة وهي:

أ- **قطاعات المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.**

ب- **قطاعات السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر.**

جـ- **قطاع الصناعات الكيماوية والصناعات الإلكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية.**

خامساً: التنمية البشرية Human Development

إن (التنمية البشرية تهدف إلى زيادة وتوسيع الخيارات المتاحة للناس)، وهذه الخيارات غير محدودة (Infinite) وهي تتغير خلال الزمن، والخيارات تتوزع على ثلاثة مفاصل جوهرية وهي:

١- خيار أن يعيش المرء **حياة طويلة وصحية (Healthy)**.

٢- خيار أن يحصل على **المعارف والتدريب** بهدف التمكين.

٣- خيار أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير **مستوى معيشة لائقة (Decent)** وكريمة له ولعائلته.

ومن دون توافر هذه الخيارات للفرد (الإنسان)، يصبح من غير المناسب الحديث عن خيارات أخرى مكملة تتضمن الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصون حقوق الإنسان. وعلى وفق ذلك فهناك جانبان تتضمنهما التنمية البشرية وهما:

الجانب الأول: تشكيل القدرات البشرية مثل الصحة والمعرفة والمهارات.

الجانب الثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وأدخلت على وفق معايير التنمية البشرية في العالم والتي تصدر بتقرير سنوي، الجوانب السياسية والحريات والحقوق ومشاركة المرأة والطفل. وفرص الانتفاع من الوسائل التي تتيحها التكنولوجيا المعاصرة مثل الحاسوب، الانترنت ... الخ.

المبحث الثالث

التخطيط Planning

أولاً:تعريف التخطيط

عملية واعية ومنظمة تتضمن تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وتوفير الموارد المادية والمالية والبشرية لتحقيقها، من خلال اختيار الوسائل والآليات المناسبة، لتحقيقها بكفاءة وفاعلية.

ولا يقتصر التخطيط على الدول، بل هو يستخدم من قبل جميع المؤسسات والشركات. بل حتى الأفراد يعملون على التخطيط للمواضيع التي تشكل محوراً في اهتماماتهم، سواء فيما يخص بلوغ مستويات تعليم عالية أو لزيادة دخولهم أو للحصول على المنافع المختلفة ... الخ.

ثانياً: المبادئ الأساسية للتخطيط

يرتكز التخطيط على مجموعة مبادئ أساسية هي:

١ـ **الواقعية:** عدم اعتماد أهداف كبيرة لا تتناسب مع ما هو متاح من القدرات المالية والمادية والبشرية للبلد.

٢ـ **الشمول والتكامل:** تتطلب الخطة أن تكون شاملة لكل القطاعات الاقتصادية.

٣ـ **المركزية واللامركزية:** يجب أن تتسم الخطة بالمركزية بإزاء تحديد الأهداف والموارد العامة والرقابة، ولا مركزياً فيما يخص مهمة تنفيذها من قبل المؤسسات والمشروعات.

٤ـ **الإلزامية:** تشترط الخطة وجود إلزام لكل فروع الاقتصاد.

٥ـ **المرونة:** يشترط في أعداد الخطة الاقتصادية أن تتمتع بمرونة لاستيعاب هذه التغيرات المختلفة منها التغيرات الاقتصادية، من مثل تراجع أسعار مورد معين أو ارتفاعها، أو حدوث كوارث طبيعية ...

٦- **التناسق:** إن تراعي الخطة حدوث التناسق في الأهداف المرغوب الوصول إليها، بغية النهوض بكل القطاعات معاً، مما يدرأ خطر عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: أنواع التخطيط

هناك أنواع من التخطيط هي:

١- التخطيط الشامل والتخطيط الجزئي

- يقصد بالتخطيط الشامل هو التخطيط الذي يجري على مستوى المجتمع بكل مفاصله وقطاعاته.
- يقتصر التخطيط الجزئي على تخطيط قطاع معين أو صناعة معينة، لأهميتها للاقتصاد القومي بغية النهوض به.

٢- التخطيط الإلزامي والتخطيط التوجيهي

- تم اعتمادية الإلزام بالخطة إلى القطاع العام (الحكومي)، في الاقتصادات التي يؤدي فيها هذا القطاع الدور المهيمن.
- أما التخطيط التوجيهي فيذهب إلى تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في قطاع معين.

٣- التخطيط بعيد الاجل والتخطيط قصير الأجل.

- يكون التخطيط بعيد الاجل ويتراوح ما بين **(١٠- ٢٥)** سنة، وهو يتعلق بأهداف اقتصادية كبرى من مثل رفع معدلات نمو الناتج المحلي- زيادة متوسط دخل الفرد- رفع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.
- ينصرف التخطيط في الأجل القصير أو المتوسط لتحقيق أهداف محددة وبسيطة، مثل إقامة صناعة معينة، أو تنشيط قطاع معين، أو الاستفادة من مورد معين.

رابعاً: مشكلات التخطيط المركزي

أفرزت تجارب التخطيط المركزي التي اعتمدتها الكثير من الدول عن جملة مشكلات اقتصادية وإدارية وفنية، ونتج عنه حصول أزمات اقتصادية حادة فيها، ومن بين أكثر المشكلات هي:

١- وجود جهاز إداري كبير يتسم **بالبيروقراطية* العالية** تجاه المستويات الاقتصادية الأدنى.

٢- **التعقيد** الذي رافق عمليات التخطيط وتوسع مهامه في مختلف المجالات.

٣- **صعوبة التنسيق** بين المستويات المختلفة للتخطيط والمؤسسات الإنتاجية.

٤- الحاجة إلى كم كبير من **المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة.**

٥- أدى تركيز المؤسسات الإنتاجية على تنفيذ متطلبات الخطة الاقتصادية إلى عدم الاهتمام **بنوعية السلع المنتجة** وتطويرها.

---

*البيروقراطية (Bureaucracy) وتعني (حكم المكاتب)، وهي وسيلة لتنظيم اعمال مؤسسات الدولة المختلفة من خلال التخصص والالتزام بالقواعد الثابتة، والتسلسل الهرمي للسلطة، ونظام تتسم بالرسمية العالمية والروتين وعدم المرونة، وتعد البيروقراطية العالمية مظهراً سلبياً ومعوقاً التنمية والتطور.

الأنشطة

١ ـ وأنت تقرأ في أحد الكتب لاحظت أن المؤلف يستخدم مصطلحين يبدو أنهما متشابهين، ولكن يشير إلى كل مصطلح بعبارات مختلفة، وهما النمو والتنمية، كيف تُفسر ذلك؟

٢ ـ طُلب منك إلقاء محاضرة على زملائك في الصف عن التخطيط للقطاع الخاص، ماذا ستتحدث في هذه المحاضرة، وهل يمكن أن نخطط للقطاع الخاص، وبماذا سيستفيد البلد من هذا النوع من التخطيط؟

٣ ـ أكتب ورقة عن الدور الذي يمكن للحكومة المحلية في محافظتك القيام به بشأن التخطيط الاقتصادي، مقترحاً المجالات التي تركز عليها؟

٤ ـ قدم تصورات عملية لرفع القدرات البشرية لدى الشباب في مختلف المجالات من خلال الجهود غير الحكومية.

٥ ـ استطاعت الكثير من البلدان أن تتغلب على حالة التخلف الاقتصادي، يمكن للطالب أن يختار أحدى تجارب هذه البلدان من مثل (الصين ـ كوريا الجنوبية ـ جنوب أفريقيا... الخ) لكتابة ورقة فيها.

أسئلة للمراجعة

س١: ما هو الفرق بين النمو والتنمية؟

س٢: صحح العبارات الآتية؟

أ- هناك تعريف واضح ومحدد للتخلف؟

ب- يمكن تحقيق التنمية والنمو بشكل تلقائي.

ت- يؤدي ارتفاع مستوى الاستثمار إلى انخفاض مستوى الإنتاجية.

ث- يكون التخطيط طويل الأجل من (٢- ٥) سنوات.

ج- يوصف الاقتصاد المتخلف بأنه الاقتصاد الذي يستغل الموارد أمثل استغلال.

س٣: ما هي المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها التخطيط؟

س٤: هناك مؤشرات يمكن الاستدلال من خلالها على الاقتصاد المتخلف. ما هي؟

س٥: يعد التخطيط أمراً هاماً للدول وللشركات على حد سواء، ما هي أنواع التخطيط؟

س٦: ترتكز التنمية الاقتصادية على مقومات أساسية، ما هي؟

محتويات الكتاب